

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 14 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتائية: سؤالان؛
- وعدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات السادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،
السيد الرئيس،

يعيش المجتمع المغربي هذه الأيام على وقع صدمات أخلاقية غريبة ودخيلة، حيث تم تسجيل ارتفاع ملفت في حوادث الاغتصاب، خاصة اغتصاب القاصرين. وما حالة الطفلة ونأم من جرف الملحة والطفلة فطومة من تارودانت إلا نموذج لما تعيشه عدة مدن وقرى مغربية، ففي مدينة الدار البيضاء لوحدها، وفي ظرف 6 أشهر فقط، سجلت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة حوالي 300 حالة اغتصاب، وهو معطى بشع من الواقع المغربي خارج المكتسبات النظرية لحقوق الإنسانية الأساسية.

والمغرب مطالب اليوم بجميع قواه الحية بالتصدي لهذه السلوكات الشاذة والغريبة، والتي تضرب في عمق القيم الإنسانية وقيم السلم والأمان التي كان يعيش عليها المجتمع المغربي.

وتشير انتباه الحكومة إلى أن هذه الظاهرة تستدعي تدخلا عاجلا للحد منها ومن التبعات التي تترتب عنها، بل نطلبها بوضع برنامج على المدى القريب والمتوسط من أجل محاربة ظاهرة الاغتصاب واستعمال كل الوسائل للوقاية منها.

ونقول للسيد رئيس الحكومة المحترم أن يقوم بكل التدابير اللازمة من أجل استئصال كل هذه الذئاب الآدمية الذين استباحوا أعراضا بريئة في تجاوز لكل القيم الدينية والأخلاقية.

وهذه المناسبة، نوه بالمجهودات التي تقوم بها الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لمحاربة ومكافحة العنف والاعتصاب ضد النساء والأطفال وحمايتهم مما يتعرضون له من آثار نفسية وخيمة على المجتمع ككل، لكن عمل المجتمع المدني يحتاج إلى الدعم والمساندة الحكومية بتوفير الوسائل القانونية والمادية حتى

محضر الجلسة رقم 883

التاريخ: الثلاثاء 3 رجب 1434 (14 ماي 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والثلاثون بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الوزير المحترم،
السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروع القوانين التالية:

- 1- مشروع قانون رقم 89.12 يتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، المحال على المجلس من مجلس النواب؛
- 2- مشروع قانون رقم 84.12 المتعلق بالمستلزمات الطبية، المحال كذلك على المجلس من مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى - يعني السيد الوزير - الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة المرأة والتضامن والمرأة والأسرة، وأن السيد وزير التربية الوطنية يلتمس برحمة السؤال الموجه لوزارته بعد قطاع العلاقات مع البرلمان، وأن السيد وزير الصناعة والتجارة يلتمس برحمة الأسئلة الموجهة لوزارته في آخر الجلسة لارتباطها بأنشطة حكومية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول مادة الدقيق المدعم إلى جلسة لاحقة.

الفصل 63 من القانون 15.02 الخاص بإصلاح الموانئ من طرف الوكالة الوطنية للموانئ على محطة الإرشاد البحري بميناء الدار البيضاء. وإذا كان عمل المرشدين مقننا بظهير 1937، الذي حدد كيفية عمل محطات الإرشاد بميناء البيضاء المنضمين في تعاونية، فإن هذه الوضعية لم تعد مقبولة ولا مستساغة، خاصة بعد صدور القانون رقم 15.02 سنة 2006، الذي حدد سنة واحدة لمستعملي الميناء بدون رخصة (الإرشاد بميناء الجرف الأصفر)، وثلاث سنوات للذين يتوفرون على رخصة لتسوية وضعيتهم (الإرشاد بميناء الدار البيضاء).

إلا أن الملاحظ عدم تسوية الوضعية القانونية لمرشدي البيضاء في الآجال المحددة، مما يدعونا للتساؤل عن الغياب التام لكل من الوكالة الوطنية للموانئ والوزارة الوصية الساهرتين على تفعيل القانون.

والأدنى والأدهى من ذلك هو التهرب من تأدية مستحقات الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المستحقة من خلال إنشاء شركة الإرشاد بالبيضاء سنة 2009 طبقاً للبند 13 من القانون 15.02 من طرف مرشدي البيضاء، عوض تحويل التعاونية إلى شركة وبمباركة وموافقة من إدارة الملاحية التجارية، ودون تقديم براءة الذمة من طرف إدارة الضرائب في الوقت الذي توجد بدمتهم أزيد من 5 ملايين سنتيم كضرائب، و10 ملايين درهم مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

فما الذي تفعله الإدارات المعنية يا ترى؟

وللإشارة، فإن مجلس المنافسة قد خلص في تقريره المنجز بخصوص محطة الإرشاد بالبيضاء أن هذه الأخيرة تعمل بدون رخصة، وعلى الوكالة الوطنية للموانئ خلق شروط المنافسة في القطاع.

ونظراً لارتفاع الرواج الملاحي الذي تعدى 44 مليون طن، وفاقت مداخيله 45 مليون درهم سنة 2012، فإن عدد المرشدين لم يتغير منذ سنة 1937 بـ 15 مرشد، وهو ما يتنافى والمعايير الدولية والسلامة البحرية.

وبالمقارنة مع بعض الموانئ الدولية، نجد ميناء لوهافر يشغل 70 مرشد بـ 51 مليون طن، ميناء طنجة المتوسط يشغل 16 مرشد بـ 27 مليون طن، ميناء بوردو يشغل 22 مرشد بـ 9 مليون طن.

وإذا كانت إدارة الوكالة في 23 من شهر غشت 2012 قد لجأت لفتح طلبات العروض الجديدة بعد ضغوطات لخلق منافسة في القطاع، فقد تفاجأ الجميع بإلغاء طلبات العروض دون إعطاء أي تفسيرات في الآجال القانونية.

وبالرغم من مراسلة السيد وزير التجهيز والنقل الذي لم يعط أي جواب لحد الساعة ومعاقبة...

لذلك، نقول للسيد وزير التجهيز والنقل إن عدم تطبيق الفصل 63 من قانون 15.02 الخاص بالموانئ على محطات الإرشاد يضيع على الدولة مبالغ مالية تقدر بـ 470 مليون درهم، ما بين 235 مليون درهم، فكيفنا

تكون تدخلاته ناجعة في التصدي لهذه الظاهرة اللا إنسانية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

ونحن نعيش موسم الحصاد بعد سنة فلاحية جيدة على العموم، بفضل التساقطات المطرية الأخيرة، خاصة في بعض الجهات، نود في الفريق الحركي أن نثير انتباه الحكومة إلى إشكالية التسويق للمنتوجات الفلاحية، خاصة مادة الحبوب، في غياب تحديد للثمن المرجعي الذي يقرر من طرف السلطة الحكومية الوصية، وهو ما دفع بعض الفلاحين الذين هم في أمس الحاجة لبيع منتوجاتهم قصد تغطية ديونهم والتكاليف المرافقة للإنتاج إلى اعتماد أسعار متفاوتة، وبالتالي الخضوع للوساطة والوسطاء الذين يفرضون على الفلاحين أسعاراً أو أثماناً منخفضة لا تغطي المصاريف، وهي وضعية تجعلهم ضحية المضاربة وتؤثر سلباً على مداخيلهم التي اشتغلوا من أجلها سنة بكاملها.

من هذا المنطلق، ندعو الحكومة كفريق حركي إلى التعجيل بالإعلان عن السعر المرجعي واتخاذ تدابير مستعجلة لحماية الفلاحين من كل أشكال المضاربة والابتزاز، كما نتظر من الحكومة ضبط قنوات التسويق بشكل حاسم تفادياً لتكرار هذه الممارسات المضرة بمصالح الفلاح والضرب على أيدي العابثين بمجهودات الفلاحين الذين يوفرون الحيز لجميع المغاربة.

وما تنساوش، السيد الرئيس، هاذ الفلاح الوضعية ديالو والمجهود اللي كيديرو باش يوصل هاذ الحبة وهاد الكوميرة باش ياكلوها المغاربة، راه كندوز في واحد القنوت كبيرة باش توصل كـ (petit pain) وكحبة باكيطة باش يشرها المستهلك ياكلها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إحاطتنا اليوم سنخصصها لإثارة انتباه الحكومة لعواقب عدم تطبيق

بمواقع المسؤولية، ولا بالهيمنة على وسائل الإعلام وتجاوز الوزراء لاختصاصاتهم وغيرها من مظاهر الخلل في التسيير الحكومي للشأن العام. يكفيننا أن الإخوة في حزب الاستقلال اقتنعوا بأن قرار الاتحاد الاشتراكي باختياره المعارضة كانت له مبرراته الموضوعية بناء على نتائج الانتخابات التي أفرزت توجهها ينحو نحو المحافظة والتراجع، وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي التراجع عن الإصلاحات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم حزب الإستقلال، الفريق الاستقلالي، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بالطريق الرابطة بين فاس والحي الحرفي لبنجليق. هذه الطريق، السيد الرئيس المحترم، التي تؤدي لأكبر تجمع حرفي دشنه صاحب الجلالة نصره الله، وتعرف تصدعات وانشقاقات مستمرة، مما يعيق حركة سير الشاحنات المزودة للمواد الأولية من جهة، ويسبب معاناة كبيرة لولوج العاملين إلى هذا الحي، والذي يفوق عددها 2000 عاملة وعامل.

وللاشارة، السيد الرئيس، فهذه الطريق استنزفت ميزانيات للبناء والإصلاح متواصلة، مما يعني أن الإصلاحات التي خضعت لها ثلاث مرات متتالية وبقائها على حالتها الكارثية تطرح تساؤلات عميقة حول أوجه صرف المال العام.

لذا، إننا في الفريق الاستقلالي، وهو يحيط المجلس علما بهذه القضية، يدعو الجهات المعنية إلى فتح تحقيق عاجل في الأسباب المؤدية لهدر المال العام من خلال إصلاحات يظهر أنها مغشوشة، والتفكير في الإصلاح العاجل لهذه الطريق التي تعتبر ذات أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة للعاملين في الحي الحرفي، ولكن أيضا بالنسبة لزواره ولحركة الرواج التجاري والاقتصادي للحي، وانعكاسات ذلك على المجال الاقتصادي التنموي والجهوي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل

السيد الرئيس.

من خطابات الإصلاح دون الشروع فيه والانتقال إلى الممارسة الفعلية لمحاربة الفساد بكل أنواعه.

شكرا السيد الرئيس على اتساع صدركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الفريق الاشتراكي تفضلوا. يالله آلسي العلمي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي، أحيط مجلسنا الموقر علما بما خلفته صراعات التحالف الحكومي من اضطراب ولبلة لدى الرأي العام الوطني، ولدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين كانوا ينتظرون تحمل الحكومة لمسؤولياتها السياسية والتدبيرية عوض التناحور والصراع على حساب مصالح المواطنين ومستقبلهم.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نستغرب بشدة الأسلوب المنغلق والمتحجر الذي يتعامل به رئيس الحكومة مع هذه الأزمة التي خلقها حزبه في مواجهة حليفه الأول داخل الحكومة، فعوض أن يلجأ إلى أسلوب التواصل انطلاقا من حق المواطنين والمواطنين الدستوري في الوصول إلى المعلومة، فضل رئيس الحكومة نهج سياسة النعامة واعتبار أن لا مشاكل تواجه هذه الحكومة.

وعليه، فإننا نتوجه من هذا المنبر إلى السيد رئيس الحكومة بتحذيراتنا الشديدة من الاستمرار في هذا الأسلوب المتعالي الذي يعرض مصالح المواطنين للعرقلة، ويتلاعب بمصير ملايين المواطنين البؤساء الذين صوتوا لحزبه بناء على وعود خيالية، أبان الواقع اليومي أن حزب رئيس الحكومة لا يضعها ضمن أولوياته.

ونبه رئاسة الحكومة إلى أن الأزمة السياسية التي تسبب فيها الحزب اليوم ليست شأنا حكوميا صرفا، بل هي قضية تشغل بال الرأي العام الوطني والدولي، وما لذلك من تأثيرات على الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار وعلى تطلعات الجماهير الشعبية نحو وضع اجتماعي أفضل.

فكفى من الاستهانة بمعاناة المواطنين، وكفى من التناحور السياسي الضيق، وكفى من الأنانيات الحزبية وأن تنكب الحكومة ورئيسها على معالجة قضايا الوطن والمواطنين الرئيسية، بدل سياسة الهروب إلى الأمام والإدعاء بأن لا أزمة لدى الحكومة وأن الأغلبية متمسكة وأن هدف الحزب هو الإصلاح.

فالإصلاح، السيد الرئيس، لا يتم بالنيات ولا يتم بالافراد والاستفراد، ولا يتم بتجاهل الآخرين، سواء في المعارضة أو داخل التحالف الحكومي، ولا يتم كذلك بالمحسوبية والزبونية التي تتم في التعيينات

إطار ما يستوجبه الدستور من تحمل المسؤولية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر كلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر بقضية طارئة، ومن خلاله الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس، في الوقت الذي تنصب فيه الجهود الأمامية لتحسيس بأهمية ودور البيئة في التنمية، نجد أن جل المدن المغربية في إطار ما يعرف بالتدبير المفوض للنفايات التي تعيش وسط ركام من الأزبال على حد سواء. وفي نفس السياق، لقد نبهنا الحكومة وخاصة قطاع الطاقة والبيئة حول الأخطار التي يخلفها مطرح النفايات بجماعة المفايسس إقليم خريبكة، والذي لا يبعد عن الساكنة إلا بأمطار قليلة، بل الأخطر من ذلك هو تواجد مدرسة بالقرب من هذا المطرح، مما يعني احتمال تعرض أبناءنا إلى مخاطر صحية ناتجة عن هذا المطرح.

وبالرغم من وعود السيد وزير الطاقة والمعادن في الدورة الخريفية من معالجة الموضوع عبر إرسال لجنة مركزية لمعاينة موقع المطرح، إلا أنه ولحد الآن لازالت ساكنة جماعة المفايسس تنتظر وصول هذه اللجنة لترى حجم المشاكل والمعاناة التي تعيشها جراء تواجد هذا المطرح بالقرب منها، ومن حيث أن رجال الدرك والقوات المساعدة مرابطين بشكل دائم بالقرب من هذا المطرح للتصدي لكل أنواع الاحتجاج من طرف الساكنة، هذا وضع غير سليم لأن مهمة القوات العمومية ليست هو حراسة المطرح، بل مهمتها هي الحفاظ على أمن واستقرار المواطنين.

ولهذا، ندعو الحكومة مرة أخرى إلى التعجيل بحل مشكل مطرح النفايات السالف الذكر، حتى يتحرر المواطنون والقوات العمومية من موقع هذا المطرح.

السيد الرئيس،

أين هي مراعاة الجانب الصحي لهذه الساكنة ولأطفالها؟ فالسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا نصب هذا المطرح بالقرب من هذه الساكنة؟ وأخيرا، من هذا المنبر نتوجه إلى الحكومة والسلطات المحلية من أجل إيجاد حل نهائي لهذه الساكنة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المحترمين،

السيد الرئيس،

ما نظن في فريق الأصالة والمعاصرة بأن هناك موضوعا جديرا بأن يطرح في إطار إحاطة المجلس علما أهم من موضوع هذه اللخبطة أو هذه الأزمة الحكومية.

تثير هذا الموضوع مثل ما فعل زملاؤنا لكي نحذر من خطورة ما يترتب عن هذه الأزمة، وما قد يترتب عنها من تبعات سلبية في معظمها، على مستوى تدبير الحكومة لقضايا الوطن ولانتظارات المواطنين، خصوصا وأن هذا التدبير هو في الأصل وفي المحصلة تدبير ضعيف وهزيل.

وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نعبر عن أسفنا الشديد للتباطؤ ولتلكؤ غير المفهوم للحكومة، وللسيد رئيس الحكومة تحديدا، في المعالجة المبكرة والجادة للإشكالات المرتبطة بضعف انسجام فريقه الحكومي، بل واستهتاره من منطق استعلائي بكل الملاحظات والانتقادات التي عبرت عنها مختلف الأوساط السياسية، بما في ذلك تلك التي لم نفتأ في إثارتها من هذا المنبر من منطلق حرصنا الصادق على إنجاح هذه التجربة، لأن فيها نجاح للتجربة الديمقراطية في بلدنا ككل.

ونريد ثانيا أن نطلب من السيد رئيس الحكومة أن يكف عن ترديد عبارة ما مسوقش، وأن يخرج عن صمته، وأن يتحمل مسؤوليته كاملة في توضيح الموقف للشعب المغربي بشأن حقيقة هذه الأزمة، والخيارات المتاحة أمامه لمعالجة مسبباتها من أجل التفرغ لمعالجة قضايا الوطن وانتظارات المواطنين.

ونحن نريد أن نحذر أيضا من مغبة وخطورة إعادة إنتاج منطق الكولسة وحجب الحقيقة عن الشعب في كل ما له صلة بهذه الأزمة، لأنها تعني كل الشعب.

ولا نريد بفعل هذه الأزمة وبفعل سياسة النعامة أن تتحول حكومتنا إلى حكومة تصريف الأعمال، ولكن نريد أن تتحمل مسؤوليتها كاملة لأن الظرف الذي تجتازه البلد صعب، هناك تحديات تترص بالمصالح العليا لبلدنا، وما عشنه ونعيشه في الأقاليم الجنوبية خير دليل.

هناك وضع اقتصادي صعب واحتقان اجتماعي مثلما شاهدنا ذلك كمثال فقط في ما عاشته ساكنة مدينة جرادة حينما ذهب عدد من شبابها الأبرياء ضحايا وماتوا في آبار الفحم، وحين أرادت ساكنة هذه المنطقة أن تعبر عن مواساتها وعن حزنها العميق لفقدان هذه المنطقة لشباب هم في ريعان عمره، لاحظنا أية قساوة واجهت بها الحكومة، وكيف أن الحكومة تدير الظهر للحد الأدنى من انتظارات المغاربة.

ولذلك، نريد أن تتكاتف الجهود من أجل اجتياز هذا المنعطف في

السيد محمد نبيل بن عبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

فعلا المغرب يحتوي على 81 مدينة عتيقة، فيها ما يناهز مليون نسمة، 80% منها كيتوزع على 12 مدينة عتيقة، و50% منها يتمركز بكل من مراكش، فاس وآسفي.

والى حدود اليوم يمكن قولوا بأن هناك تدخلات بهاذ الأنسجة العتيقة، واحد 55 تدخل اللي احصينا لحد الآن، 9 بالقصور و8 بالقصبات، هاذ التدخلات استتافد منها 87 ألف أسرة بدعم مالي اللي تجاوز المليار درهم.

ولمعالجة هاذ الموضوع ديال المدن التاريخية، كيتم في إطار تشاركي مع جميع المعنيين بالأمر، من قطاعات حكومية ولكن كذلك من هيئات منتخبة محلية وسلطات محلية.

الوزارة الآن بصدد تبني إستراتيجية لتعميم هاذ الدراسات، دراسات معارية اللي تمكن فعلا من أننا نتوفرو على تصور بالنسبة لمعالجة الوضعية في هذه المدن العتيقة.

أول نموذج على ذلك هو المصادقة على تصميم تهيئة خاص بالمدينة العتيقة ديال أصيلة، وسنستمر ببحث أننا الآن بصدد دراسة عدد من الوثائق ديال التعمير خاصة بالمدن العتيقة اللي كتهم كل من طنجة، شفشاون، تطوان، القصر الكبير، العرائش، مكناس، تازة، وجدة، دبدو، تارودانت، الرباط، سلا، بني ملال، قسبة تادلة، وزان الجديدة، وأخيرا قصر آيت بن حدو.

وأذكركم على هاذ المستوى بأننا بصدد بلورة الآن الإستراتيجية اللي كان تبنواها لمعالجة الإشكاليات اللي كتطرحوها، وأساسا منها إشكالية الملكية بهاذ المدن العتيقة، بحيث أننا حضرنا مشروع قانون اللي كيحدد سبل التدخل في الأنسجة العتيقة.

إضافة إلى أننا سنسعى إلى تأسيس وكالة خاصة بالتدخل في الأنسجة العتيقة، وخاصة كذلك بالتجديد الحضري.

وأخيرا صادقنا معنا في القانون المالي ديال 2013 على إمكانية استعمال الصندوق ديال التضامن للسكن للتدخل في هذه الأنسجة العتيقة.

وبذلك، سنعقد الأسبوع المقبل اجتماع على مستوى رئاسة الحكومة من أجل إعطاء الانطلاقة لتدخلات عملية أقوى اللي من شأنها فعلا أنها تأتي بالجديد بالنسبة لهاذ الأنسجة العتيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد أحمد حمدي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، السيد الوزير، لقد سبق لنا أن طرحنا هذا السؤال في السنة

قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية، أرحب في هذه الجلسة بتلاميذ وتلميذات "الجمعية الخيرية الإسلامية بواويزغت" بأزيلال و"مؤسسة المعرفة والتنوير" بتمارة، و"مؤسسة الفتح الخصوصية" بالرباط. شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 9 منها آنية موزعة على قطاعات: السكنى، التربية الوطنية، التعليم العالي، التجهيز والنقل، الاتصال، التشغيل، الصناعة والتجارة، الجالية، و10 أسئلة عادية موزعة على قطاعات: السكنى، التجهيز والنقل، الصناعة، المالية، المرأة والأسرة، العلاقات مع البرلمان.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول المدن العتيقة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أحمد حمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أصبحت المدن العتيقة بأحيائها القديمة غير قادرة على التكيف بشكل ملائم مع أنماط الحياة والإنتاج المعاصر، ودخلت في مسلسل تدهور يصعب تغيير أو تجديد أو إصلاح البناءات نظرا لالتصاق المنازل ببعضها البعض، وإضافة إلى أن الوضع القانوني للملكية وصل إلى درجة كبيرة من التعتيق مع ما يعرفه من استمرارية الأهمية الكبرى لأملالك الحبوس.

كما أن شروط التطهير الضعيفة والكثافة السكانية العالية وندرة التجهيزات، تدفع بأغلب الأسر الميسورة والمتوسطة إلى ترك المدينة القديمة، وفي حين تأتي الأسر المهاجرة الجديدة لتسكن في البناءات القديمة وكثافة سكانية أكبر، مما يؤدي إلى تسارع تدهور هذه البناءات.

ونظرا لهذا التدهور الذي تعرفه المدن العتيقة، فإننا نسائلكم السيد الوزير:

أولا، ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لأجل حماية وصيانة الأنسجة العتيقة بالمدن المغربية؟

ثانيا، وما هو برنامجكم للمحافظة على طابعها التاريخي والحضاري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

واللي باقي مع الأسف عدد منها غيسقط لأن الواقع هو هذا، ومن الصعب على الدولة أنها تتمكن، وسبق لي أنني قلت إما هنا أو في مجلس النواب بأن المبلغ اللي احنا في حاجة إليه اليوم اليوم، ماشي مع التقادم اللي غيحصل بالنسبة للمستقبل، المبلغ اللي احنا في حاجة إليه اليوم هو ديال 10 المليار ديال درهم إذا أردنا أن نعالج الآن وحالا الوضعية ديال الأنسجة العتيقة.

فالواحد خصو يكون ماشي في كامل قواه العقلية، أعتقد أنه هذا موضة هاذ الأيام أن نتكلم هكذا، باش يقول كلام اللي ماشي مسؤول بهذه المستوى، إذن باش نفرغو هاذي مسألة.

ما ميعني هو أنه احنا الآن بصدد بلورة هذه الإستراتيجية اللي جعلتنا أننا وضحنا عدد من المجالات ديال التدخل، مثلا البرنامج المتقدم جدا اللي قدمناه أمام صاحب الجلالة بالنسبة لفاس، واللي هو برنامج كبير ويأخذ بعين الاعتبار كل ما تبقى من السكن اللي هو محدد بالانبيار، علما بأنه كما قلت لكم، الأمر يتعلق بـ 31 مدينة عتيقة، ويتعلق كذلك بعدد من الأحياء اللي هي ماشي في المدن العتيقة، اللي تبنات بشكل عشوائي.

المسؤولية الآن ديال مؤسسة العمران، لا مسؤولية لها في ما يسقط من دور، العمران تتدخل في بعض الأنسجة العتيقة، وما شي خدمتها هاذي، ماشي اختصاصها وماشي كفاءتها.

لذلك، قررنا أن نشي وكالة اللي عندها المهارة والكفاءات الضرورية من أجل أن تقوم بذلك. وعلى هذا الأساس، أعتقد أنه يتعين أن نحاسب ما هو قابل للمحاسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه ضرورة تخصيص نسبة مئوية من لمسة الحرف التقليدية في الفن المعماري المغربي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر الصناعة التقليدية بكافة أنواعها وفنونها بمثابة بطاقة هوية للتعريف بالموروث الثقافي المغربي. وبالتالي، فهي جزء لا يتجزأ من السيادة المغربية، إلا أنه مع الأسف الشديد لا نقف على هذه الخاصية في فن المعمار المغربي، الشيء الذي بات يتطلب وإلحاح شديد تخصيص نسبة مئوية من لمسات الحرف التقليدية وتجسيدها وتدوينها وترجمتها في المعمار المغربي، وذلك للتعريف بمنتجاتنا وصناعتنا التقليدية لتنمية القطاع وجعله في مستوى

الماضية، ولكن بكل صراحة لأن الأجوبة غير مقنعة، هناك تباطؤ الحكومة وخصوصا ذكرتم وتكلمتم عن مدينة أصيلة، فهناك ما يفوق عن 3 اجتماعات وهناك غدا الأربعاء اجتماع بولاية طنجة، ولكن هناك...

حينما نقول تحرك بطيء وإستراتيجية غير واضحة فيما يخص الوزارة، خصوصا بأن هناك مشاكل ومشاكل خطيرة، وهناك بناء عشوائي، السيد الوزير، اللي الحقيقة كيخصها تعرف اللي كندار في هاذ المدن العتيقة، هي مهددة وفيها بناء عشوائي، فيها المزيد من الطبقات اللي كتضاف بدون...

إذن غير هنا تنسولكم، السيد الوزير، ما هو دور بعض المؤسسات التي تنتهي إلى وزارتم؟ مثلا العمران، كذلك الوكالة الحضرية اللي منشغلة في الملفات الكبرى ومن بينها الملفات ديال الرخص الاستثنائية، ولا يهيمها هاذ الجانب ديال الضحايا اللي كيشيو، وهناك العمران ومكاتب الدراسات وما أدراك ما مكاتب الدراسات اللي ذات لا في الحكومات السابقة ولا في الحكومة الحالية اللي ذات واحد المبلغ كبير من المال العام يفسد بكل صراحة. نحن نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة يفسد وبدون جدوى فيما يخص المدن العتيقة.

وهناك، السيد الوزير، وعدم حينما كان هناك انبيار مسجد بالمدينة العتيقة بمكناس، وكذلك بالدار البيضاء وعدم في قبة البرلمان أمام الشعب المغربي إذا تكررت هذه الانبيارات ستقدمون الاستقالة، وهذا ما نعتبره في هذه الحكومة بأن مزايدات مجانية، ونريد العمل وأن يكون العمل جبار وإستراتيجية واضحة لحل المشاكل ديال السكن والسكنى وديال المغاربة لأن محدد في هاذ المدن العتيقة، وايغينا واحد الإستراتيجية كذلك تكون واضحة فيما يخص من المسؤول على هاذ البناء العشوائي اللي كيوقع في هاذ المدن العتيقة.

والسيد الوزير، أنا مستعد وأتحمل المسؤولية وغادي نوريم لك هاكا في عين المكان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك رد على التعقيب؟ تفصل السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

في الواقع، السيد المستشار المحترم، أريد أنني نشكركم لأن هاذي مناسبة باش نوضح أنني أقرأ في عدد من الصحف الإشارة إلى هاذ التصريح.

ما قلته بالضبط هو أنه إذا كان بفعل مسؤوليتي المباشرة أن هناك شي منزل اللي باقي كيسقط بفعل مسؤوليتي المباشرة والإجراءات اللي كنتاخذوها الآن في إطار هذه الحكومة، إلى سقط آنذاك يمكن أن نحاسب ويمكن أن أصل إلى تقديم استقالتي.

أما الوضعية ديال الأنسجة العتيقة اللي البعض منها يعود إلى قرون

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي الناجي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على ما قاله، غير فقط أقول أنه ماشي فقط نمشيو في هاذ الاتجاه ديال المدرسة ديال الماستر أننا ندخلوا هذا، ولكن خاص يجب فرض الصناعة التقليدية على البناء المغربي الآن، ماشي المحافظة على المدن العتيقة، المحافظة على المدن العتيقة بطبيعة الحال نفس التوجه، يجب الحماية ديال الموروث الثقافي والحضاري وحماية تدهور الصناعة التقليدية عبر هاذ المهندسين المعاريين، لأنه دابا الآن أشنو اللي كمشوفو؟ أنه غير الاستيراد فقط، الاستيراد والمواطنين كيففتحوا على البنائات الجديدة في الألمينيوم وفي الجليج الرومي وفي مجموعة ديال مكونات البناء، ولكن نسينا الموروث ديالنا الثقافي والحضاري اللي هو الخشب واللي هو الجبس واللي هو الزليج التقليدي واللي هو الحدادة الفنية، هذا كله يدهور ويسبب في تدهور الصناعة التقليدية، وكذلك الاقتصاد الوطني، لأن ملي كسأهيو احنايا في استيراد المواد وكنحاولو ما أمكن أننا نقصيو مجموعة ديال الحرف اللي هي مهمة وكنسأهيو في الاقتصاد الوطني، إذن هذا سبب تدهور ديال الاقتصاد ككل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا. ربما نضيف بأنه هناك الآن مشروع مرسوم اللي سيدرج في الدوايب ديال المصادقة على مجلس الحكومة من أجل ضبط البناء بالمواد المحلية، وهذا أمر أساسي. أكثر من ذلك نسعى إلى إحداث إطار مركز اللي يكون خاص بتتبع كل ما هو متعلق بالبناء بهاذ المواد المحلية.

إضافة إلى ذلك، في مساطر المراقبة وتسليم الرخص اللي كنعملو على أساسها في مختلف المدن، وأساسا بالنسبة للأنسجة العتيقة، نسعى اليوم إلى أنه نأكدو على الوكالات الحضرية بالخصوص، أنها دائما تكون واحد النسبة معينة اللي فيها الرجوع إلى الفنون التقليدية المغربية في مختلف هذه الأنواع اللي أكدتو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثالث موضوعه البناء العشوائي. الفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

طموحات وتطلعات الصانع التقليدي المغربي، وتوثيق هذه المهارات والفنون في الذاكرة الوطنية لتتوارثها الأجيال القادمة.

السيد الوزير المحترم،

راه في المدن العتيقة المغربية كفاس، مراكش، مكناس، تطوان، تنجيدو كل دار فيها لمسات ديال الصناعة التقليدية، كل دار فيها صالون مغربي، فيها سقف ديال الخشب، فيها حايط ديال الجليج، الدخلة ديال باب الدار كذلك كتنكون، دابا تنطلبو من المهندسين المعاريين باش يدخلوا لنا هاذ الفن ديال الصناعة التقليدية في المعمار ديالهم، باش نحافظو على التراث ديالنا.

لنا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتخصيص نسبة مئوية من لمسات الصناعة التقليدية وتدوينها في فن المعمار المغربي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

هذا الموضوع في سياق السؤال الأول. من الضروري، السيد المستشار المحترم، أننا نأكدو فيه بأنه فعلا نحن في أمس الحاجة إلى الرجوع إلى أصولنا بالنسبة لتدخلات الوزارة ومختلف الفاعلين في هذا المجال.

عندما نلاحظ ما يجري بالمدن العتيقة، نلاحظ بأنه عدد من التدخلات، وكثيرا ما تتم من قبل المعنيين بالأمر بشكل مباشر، لما كمشوفو بعض البنائات اللي ما عندها علاقة بالبناء الأصلي اللي موجود في المدن العتيقة، يعني كندخل كتوجد هاذك المربع، و(le béton) كما قلتو، اللي هو اللي كمشوفوه الآن كيتكاثر في عدد من المدن العتيقة، حقيقة هذا تشويه ديال المنظر ديال هذه المدن العتيقة.

من أجل ذلك تكلمنا على تصاميم التهيئة، نقوم الآن بتصاميم خاصة، وعدد من الوكالات الحضرية بتنسيق مع السلطات المحلية ومع الهيئات المنتخبة بدعت طرق ديال التدخل وأشكال التي يتعين احترامها في مختلف الأنسجة. آخر ما نتجنا على هاذ المستوى هو كنيب، ولكن بشكل ملزم بالنسبة لمدينة تطوان والمدينة العتيقة ديال تطوان، نسعى إلى القيام بنفس الشيء بالنسبة لباقي المدن.

تعلمون من دون شك بأن هناك مجهودات مشتركة مع السي عبد الصمد قيوج وزير الصناعة التقليدية من أجل أننا ندخلو جزء من المعمار التقليدي ومن الفن التقليدي المغربي في أشكالنا ديال البناء، إضافة إلى أنه على مستوى التكوين، الآن نعمل على إحداث ماستر خاص بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية اللي يهتم بالتراث واللي يجعل أننا نكونو مهندسين معاريين ديالنا باختصاص في هذا المجال من أجل الحفاظ على تراثنا.

المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سيدي الوزير،

لاشك أن المجهود التنموي الشامل والجبار الذي قامت به الدولة في الأقاليم الجنوبية منذ استرجاعها إلى حوزة الوطن، غير ملامح هذه الأقاليم وبدا أثره واضحا كذلك على مستوى الإنسان المواطن، وهذا المعطى لا يمكن أن يجادل فيه أحد، وتؤكد نحن ممثلي المناطق الجنوبية تأكيدا قطعيا وموضوعيا في الوقت ذاته.

وإن من المستويات التي تندرج في إطاره هذا الواقع، مستوى توفير السكن اللائق وكل الشروط الذاتية به، بحيث شيدت الأقاليم الجنوبية مسيرة بناء وتشديد، همت تطوير وتحديث النواة العمرانية المحدودة التي ورثت عن مرحلة الاستعمار الإسباني، لكن كذلك كان عنوانها الأبرز تشييد مدن جديدة واعتماد برامج عمرانية متكاملة، بمرافق وبنيات حديثة حررت ديناميات حقيقة على كل المستويات، أساسا مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن طموح المغرب وسأكنته بالجنوب بالنهوض بالأقاليم الجنوبية لا حدود له، مرتكزين في ذلك على التضامن التام واللامشروط لكل المغاربة.

ولأجل ذلك، فإننا كمنتخبين لأبناء هذه الأقاليم، منظورنا ندعم هذه الخططات التنموية وبرامجها القطاعية بأفكار نابعة من المعاينة الميدانية على نفس المنوال الذي تفرضه علينا مسؤوليتنا، نقل بعض مكامن الضعف فيه لأجل تداركها تميينا للمجهود وتوجيها له في المنحى السليم ليلبغ أهدافه.

وعلى هذا الأساس، أود السيد الوزير أن أرفع إلى الحكومة مطلب ساكنة مخيم الوحدة بالسمارة وساكنة الحوزة واجديرية وتغاريقي وأمكالة، بتمتعهم بسكن لائق، يحفظ لهم كرامتهم من أجل الوطن الذي ضحوا من أجله بالغالي والنفيس.

فهل لكم، السيد الوزير، من مقاربة تربط هذا المطلب بالهدف الذي تشتغلون عليه جديا، هدف القضاء على البناء العشوائي بالأقاليم الجنوبية وعلى الصعيد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم، شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

الأقاليم الجنوبية ديال المملكة احظت باهتمام خاص في السنوات الأخيرة على مستوى محاربة جميع أنواع السكن غير اللائق. أريد أن أؤكد على هذا المستوى، بالطبع أنا سأعود إلى مدينة السمارة على وجه الخصوص، ولكن المدينتين ديال الداخلة وديال العيون بالخصوص عرفوا واحد التدخل قوي ديال الدولة اللي وصلت القيمة المالية ديالو إلى ما يناهز مليار ونص من الدراهم.

وهذا البرنامج هم كل ما هو تجديد حضري أو التأهيل الحضري، هم كذلك عدد من التهيئات والتجزئيات اللي تمت واللي جعلت أن وفرنا بقع أرضية بالآلاف، إن لم أقل بعشرات الآلاف، وأكثر من ذلك هناك البرامج اللي معروفة اللي هي البرامج ديال العودة، والبرنامج ديال الوحدة اللي كما قلت همت أساسا العيون والداخلة.

اليوم احنا بصددراسات مع المعنيين بالأمر كل ما هو متعلق بمدينة السمارة وبكل ما هو مجاور لمدينة السمارة، لأنه لحد الآن نعترف بأنه لم نتمكن من القيام بنفس العمل على مستوى مدينة السمارة.

وفي إطار سياسة المدينة، سنسعى إلى إدراج السمارة في القريب العاجل، وإن كان المبلغ المالي المتطلب هو مبلغ هام جدا، ولكن مع ذلك سنسعى إلى توفير الإمكانيات من أجل الإدخال على مدينة السمارة تصور شمولي، اللي ماشي فقط كيمكن من أننا نوفر شروط السكن اللائق، ولكن كذلك نخلقوا واحد الحيوية اقتصادية اللي تمكن المدينة ديال السمارة والقرى والمدن الصغيرة المجاورة من أنها تتوفر على شروط ديال إطار حياة مناسب بالنسبة لسأكنتنا في هذه المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، السيد الوزير، لا شك أن المجهودات الجبارة واللي ما يمكن حد ينكرها اللي قامت بها الدولة منذ استرجاع هذه الأقاليم، ما يمكن إلا نفتخرو بها ونعتز بها كمواطنين، يعتز بها الشعب المغربي قاطبة من الشمال إلى الجنوب، لأن في الحقيقة هاذي كانت مدن شبه قري، يعني الحياة منعومة فيها، الآن الحمد لله مدن تضاهي بعض العواصم الإفريقية.

احنا، السيد الوزير، تحدثنا عن البناء العشوائي. السيد الوزير، أقل المدن اللي كتحافظ على رونق المدينة هي الجهات الثلاثة بالأقاليم الجنوبية، بحيث أن هناك الصرامة بتطبيق القانون، سواء من البلديات، سواء من السلطات المحلية، لأنه ما عندنا أي إشكالية في البناء العشوائي، هناك تطبيق القانون.

زملائي،

ترخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمعاهد العليا الخصوصية بناء على برامج الدراسة المعتمدة خلال مدة الدراسة بهذه المعاهد، ثم تشرف الوزارة المعنية على حسن سير الدروس واحترام المناهج والبرامج التي تم الترخيص على إثرها.

إن الوعي المتعاظم لدى المواطنين بالتعليم العالي بكل شعبه على أنه غير قادر على استيعاب كل الطلبة الحاصلين على البكالوريا، وحتى أولئك الذين وجدوا به مقعدا فإنهم لم يجدوا ظروفًا ملائمة للدرس والتحصيل.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإن المغاربة بكل شرائحهم يبذلون قصارى جهودهم ويعملون من تكوين أبنائهم أولوية قصوى، فيلجؤون مرغمين إلى التعليم العالي الخصوصي، مع ما يتطلبه هذا النوع من التعليم من أموال كثيرة، تفوق قدرة المواطنين في كثير من الأحيان.

السيد الوزير،

ما لا يتفهمه المواطنون عامة بعد الجهد الجهد والتضحيات الكبرى التي يقدمونها الآباء والأولياء يصدمون بعد حصول أبنائهم على شواهدهم العليا بالمعاهد المذكورة بعدم معادلة هذه الشواهد للمؤسسات المثيلة لها والتي تسهر عليها الدولة.

السيد الوزير،

ما هو موقفكم من هذا الوضع غير السليم؟

ثانيا، هل لكم أفق زمني لتجاوز هذا الأمر ورفع الضرر في إطار تكافؤ الفرص؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

المغرب مثل كثير من الدول في العالم تذهبون إلى فرنسا، ماشي كل مدرسة ديال القطاع الخاص عندها معادلة، كيجيونا مدارس ديال فرنسا ما كنعطيوهمش المعادلة، لأن كايين الأمور اللي معترفة بها الدولة الفرنسية، المدارس، وكايين اللي ما معترفاش بها كدبلوم، ماشي الترخيص، ترخص باش تقري راه اجمال اللي رخص شي واحد باش يحل دكان، ولكن المعادلة شيء والترخيص البيداغوجي شيء آخر.

ولكن نخطو السؤال، في دول كثيرة التعليم العمومي يغطي كل حاجيات البلاد، كيجي القطاع الخاص كياخذ نقطة من ذاك برنامج الحكومة وتوافق ذيك النقطة اللي عند الحكومة، المغرب ما كيعطيش التخصصات كلها، إلى جينا تقارنو التخصصات اللي عندنا والتخصصات اللي عند الدول المتقدمة،

إلا أن الإشكالية الباقية عندنا هو ساكنة مخيمات الوحدة بالسمارة، هذه الساكنة، السيد الوزير، أتم تعرفوا عنها ساكنة ضحمت بالغالبي والنفيس، 23 سنة والناس جاو لواحد الهدف نبيل وسامي هو الدفاع عن الوطن وعن حوزة الوطن، وأدوه على أحسن ما يرام.

لا يعقل أننا اضريك 23 سنة وها الناس مازالوا ساكنين في سكن غير لائق، تسبب الأمراض، تسبب... نعرفو أن هناك مجهودات كبيرة كبيرة جدا، وأنا نعتز بها ونهنوك السيد الوزير، خاصة أنت لأنك قمت بها في هاذ الطرف الوجيز، لأن كان عندنا اجتماع معك بالنسبة لمنتخبي السمارة، وجميع مطالبنا حاولت أنك تلبينا.

إذن احنا، السيد الوزير، اللي كنبالو به الله يجازيك ويكافيك أنه هاذيك الساكنة تحاولوا تبنوا لها سكن لأنها في الحقيقة ما عندها إمكانيات باش تشد بقعة... تبنوا لها سكن لائق، أولا يكون سكن في التصميم الحضري عاطي منظر للمدينة، وثانيا حتى هما يستفادوا اشوية.

وشكرا السيد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد السيد الوزير؟

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

فقط بسرعة باش نعاود نأكد أمامكم وأما مجلس المستشارين، السيد المستشار المحترم، بأنه الالتزامات اللي اخذتها على عاتقي في اللقاء اللي عقدناه مع المنتخبين ديال السمارة غادي نكونو أوفياء لها، بالطبع سنسعى إلى ضبط المبالغ المالية المطالب بها، لأنها كما قلت مهمة جدا، ولكن تأكدوا، وهذا خطاب موجه كذلك إلى ساكنة مدينة السمارة وساكنتي المخيمات اللي موجودة تما، بأننا سنعمل على معالجة هذه المخيمات رغم المشاكل اللي موجودة في التربة واللي اتما عارفين أننا خصنا نلقاو كيفاش نعالوجها، التربة، طبيعة التربة، باش يفهموا باقي المتدخلين لأنه التربة غير مستقرة وكنطرخ لنا بعض المشاكل، فرغم ذلك سنسعى إلى معالجة هذا الموضوع في القريب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول الإشكاليات المطروحة لخرجي المعاهد العليا الخاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الحركي، تفضل السي مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

اللي امشى لها كيندم وكيدوز واحد 8 سنين وهو كيدور، وفي الأخير يمكن يخرج بشي حاجة ولا ما يخرجش، ومعدل الحصول على شهادة عليا جامعية هو 8 سنين ونصف. وبالتالي، لا يمكن لنا أن نقول نحن نستجيب لمتطلبات المجتمع، احنا بعيدين عن هذا.

ما أطلب أنا هو أنه لما كتعطي مدرسة المهندسين تكون، الحسنية والمحمدية ولا غيرها، وجا قطاع خاص ودار مدرسة مائة لها، لماذا هذا نقول ليه أيه الدبلوم ديالك مرحبا ويمكن لو يشارك في كل ما هو مهم القطاع العام والخاص، وأنت لا، سير استجاب غير للمقاول، لماذا؟ يجب أن نعرف أو نعرف على الأقل الآباء قبل ما يمشي يقول لو أودي راه تمشي للقطاع الخاص راه الدبلوم ديالو راه يمشي يشوف مع القطاع الخاص، ما يشوفش لا مع الإدارات ولا مع الدولة ولا مع المؤسسات الإدارية، وبالتالي على الأقل يكون الآباء والأولياء على بينة مما يفعلون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا ملي قلت بحال الحانوت، ماشي باش نخسو المدرسة، لا، أي خاص رخصة خاص شروط، خاص شروط ضرورية، إذن الشروط ديال التعليم شيء، شروط الحانوت شيء، شروط المعمل شيء، لا بد كل واحد خاضع للشروط ديالو.

الآباء اللي ابغي يعرف المدارس راه في الموقع ديال الوزارة، أما نقولو أن الكليات، راه الأطر ديال المغرب الحمد لله خرجوا من الكليات ديال المغرب، اعطيني مدرسة واحدة خاصة باغا تدير بحال مدرسة المهندسين الحسنية. واش تتفكروا، التجهيزات بالملايير تتسوى؟ واش رسوم التسجيل عند القطاع الخاص مسكين غادي يشري بها هاذ الأشياء، غادي تكون شي كلية الطب برسوم التسجيل، هاذو كين في الخدمات، في (gestion)، (l'économie)، اللي ما تطلبش استثمارات قوية.

الآن الحمد لله فتحنا ورش وفتحنا مجال ديال التعاون مع الدولة، الدولة يمكن تدعم مؤسسات اللي ابغات تدخل في هاذ المجال، لا في الطب، لا في المهندسين ولا غيره، وعندها اعتراف.

إذن كان عندنا القطاع الخاص، كان القطاع العمومي، الآن كين قطاع فيه تعاون بين القطاع الخاص وبين القطاع العمومي، والحمد لله جاو مستثمرين باغين يستثمروا في هاذ المجال. إذن، بالله كنكملو الخريطة.

قلت لكم الخصائص، الخصائص ما خصش القطاع الخاص يدير ذاك الشي اللي تيصابو الدولة.

المعلمين نعم كابينين، كابينين المعلمين، آراو لنا الحاجيات ديالكم نصابوهم دغيا، أتحدى شي واحد يقول الآن الدولة غادي تتحمل إن شاء الله نقاش

يمكن نقولو بأن 40 حتى 50% التخصصات ما عندناش، إلى جينا نقولو القطاع الخاص، الاعتراف غادي يعمل ذاك الشي اللي كتعمل الدولة، غادي يعمل حتى هو معلم ويدير لو هذا، نفس الشيء.

الآن في المغرب هناك تكامل، أقول تكامل، ماشي تنافر، تكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، بالعكس خص القطاع العمومي إلى كان شي مجال دخلو القطاع الخاص يجليه لو، باش نغطيو مجالات أخرى. نعطيك مثال، الآن تتعرفوا هاذ الشي ديال (les schistes bitumineux) الحجر النفطية، المغرب عندو الرتبة السادسة في العالم في الاحتياط، سألنا اشحال عندنا من خبير؟ لقينا 4، واحد امشى للتقاعد، ابقاو 3، والمغرب محتاج في المستقبل للمئات.

بالعكس، هنا كاستغل هاذ الفرصة، تنقول للآباء ما تبقاوش ترسلوا اولادكم يديروا الصيدلة في الخارج، المغرب امر بالصيدليات، هاذ الشي اللي كينكونو في المغرب كافي وشايط، إلا اللي ابغي يدير الدكتوراه، الصيدلة ما ابقاش عندها مستقبل في المغرب، ولكن كين تخصصات وغنعملوهم في الموقع ديال الوزارة، باش نعاونو الآباء فين يوجهوا اولادهم وأشنو هما التخصصات؟

أما القطاع الخاص في المغرب، الحمد لله كيشغل على حسب حاجيات المقاول، لأن الكلية ماشي بالضرورة تستجيب للحاجيات... الكلية مثلا كتدير النظرية في الاقتصاد، واش المقاول محتاجة للنظرية؟ غمشي غمبني البرنامج ديالك على ذاك الشي اللي محتاجة المقاول، وكين عاود المرونة، الاستجابة بسرعة، ولكن كين شروط ديال المعادلة، خاص بعدا أول شرط كل مدرسة يكون عندها على الأقل 30% الأساتذة قارين ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السي مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

لما كتقولو كترخصو، ما كترخصش بحال الحانوت أبدا، كترخص بناء على واحد البرنامج اللي كيقدمو السيد اللي كيديرو هاذ المؤسسة العليا وأشنو غادي يدير؟ وكيفاش؟ وأشنو العلاقات ديالو إلى دخل من برا وإلى عندو شي مؤسسات أخرى، محلية أو خارجية، وبالتالي كينكون الأمور واضحة نهار كتعطي الرخصة، كتعطيها بناء على برنامج ديال العمل ديال هاذ المؤسسة تدريسي.

ثانيا، لما كتقول لي غيكون لي غير المعلم، وفيه هما المعلمين في المغرب؟ لقيناهم بعدا؟ راه ما كابينينش المعلمين، إذن القطاع العام هل هو غطي حاجيات المغرب؟ فرملية، الأطباء والمهندسين والمعلمين، فين هما؟ ما كابينينش. إذن القطاع العام لم يتم بواجبه حتى الآن، خصنا نتفقو على هاذ الشي.

ثالثا، قلت على أنه القطاع العام متواجد في المغرب، والكلية كنعرفوها،

راه نعطيك مثلاً على الصعيد الوطني: 107 آلاف طلب اللي كانت ديال المنح، تعطات 85 ألف منحة، هي تلبية ديال 80%، واش ذوك 80 اللي يستحقوا اللي اخذواها، المصيبة ما كتعطاش للفقراء.

بالنسبة لتاونات 2010-2011 كانت عندهم 1154 منحة، في هاذ السنة 1621، نسبة التغطية 80%، اشحال من واحد طلب عندهم وحط الملف في الوقت ديالو؟ 2028. اشحال واحد اخذا؟ 1621.

قولوا لنا واش الناس الفقراء اللي كيستحقوا المنحة اخذواها ولا تعطات للناس اللي ما كيستحقوهاش؟ ها المصيبة فين كايته، لو كان اعطينا 80% ديال الناس اللي كيطلبوهم ومشات للفقراء ما غاديش يبقو عندنا هاذ المشكل، أشنو عملنا؟

الماستر، كنجي هنا كناقو 50%، الماستر كياخذوا فيه الحد الأقصى 35. 50% الأولين كنعطوهم المنحة، يكون غني ولا فقير. درنا الفقراء في الناس ديال الماستر، لأن كايين ناس الحمد لله تعفوا، قال لك أنا ما محتاجش هاذ المنحة ديال 800 درهم ديالكم، اعطيوها للفقراء.

إذن الآن المنح خصها تمشي، إذن خصنا نراجعو اللجنة اللي كترقب هاذ الشئ باش أولاد الفقراء هما اللي يستحقوا، هما اللي خصهم ياخذوا، ماشي الوزارة، الناس تطلبوا لي ما تعطانتيش المنحة، تنقول لهم سيروا لهاذ العالة ديالكم هما اللي اعطاونها هاذ اللائحة، احنا ماشي مسؤولين، واش غادي نعرفو أشنو كايين في ورزازات، أشنو كايين في أزبال؟

إذن نتطلبو من السادة البرلمانيين أنهم يراقبوا ويشوفوا اللائحة ديال الناس الممنوحين عندهم في الأقاليم، واش هاذوك اللي تيسحقوا ونفضحو ذوك الناس اللي تيعطيو، ونزعو. اعطيوني اللائحة ديال الناس اللي ما خصهمش يستحقوا ونحيدوها لهم.

ولكن باش الوزير يجاسب هذا اخذا، هذا ما اخداش، ما يمكنش للوزير، المسؤولية كترجع، المسؤولية محلية وكتحملو فيها المسؤولية كئنا، ما غاديش تهرب من المسؤولية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد القلوبي:

أظن اللجنة الإقليمية لتحويل المنح دارت اشغالها، واللجنة تتكون من 5 أشخاص، السيد العامل ورئيس المجلس الإقليمي ورئيس تقسيمة الضرائب ورئيس الفيدرالية ديال جمعيات أولياء وآباء التلاميذ للمؤسسات التعليمية المعنية وحتى السيد وزير التربية الوطنية.

أظن أن هاذ الخمسة ديال الناس ما غيتفقوش على المنكر، السيد الوزير، وحددنا اللائحة، اتما اللي حيدتها ماشي احنا، احنا اعطينا اللائحة على حسب الحصة اللي تعططنا واتما اللي خصتمو منها، اتما اللي

4000 أستاذ يتكونوا للقطاع الخاص.

إذن خاص فعلا قلت القطاع الخاص هو شريك للدولة، ولكن كايين شروط ديال المعادلة معروفة، راع القانون عندهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الآتي الثاني، موضوعه المنح الجامعية. الكلمة للتجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد القلوبي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إن مسألة توزيع المنح الجامعية على مستحقيها أصبحت تعرف نوعا من اللبس، نظرا لعدم تعميم هذه المنحة بنسبة 100% على الطلبة الذين تتوفر فيهم نفس الشروط، وأحيانا لهم نفس حظوظ الاستفادة منها، خصوصا بالمناطق الجبلية والقروية.

وعلى سبيل المثال إقليم تاونات، الذي يصعب فيه تحديد الفئة التي يمكن أن تستفيد من المنح الجامعية، في الوقت الذي نجد أن ملفات المرشح للاستفادة من هذه المنحة تتوفر على نفس الشروط وتستوفي جميعها.

سؤالنا السيد الوزير المحترم: هل من معايير محددة وجديدة لتعميم المنح الجامعية على مستحقيها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الحكومة امين جات لقات 185 ألف طالب اللي عندهم منحة، دوزت 216 ألف طالب. هاذ الحكومة امين جات كانت الميزانية ديال المنح 700 مليون درهم، دوزتها مليار و200 مليون درهم، مجهود كبير في ظروف صعبة.

أنا شرحت من الصعب يجي شي واحد يقول هاذ الناس عندهم نفس الشروط وما خذاوش، خاص فعلا تراقبوا، طلبتو منا اعطينا اللائحة ديال الناس اللي اخذوا المنح، عملناهم في الموقع، طلبتو منا اشكون تيدخل للحي الجامعي، أعلنهم في الموقع.

شوفوا عندهم اللي كيعطيو المنح، ماشي الوزارة، الوزارة غير كتصرف، ولكن اللائحة كتجينا من الأقاليم.

كنا نراجعوا هاذ اللجان ونشوفو فعلا، نديرو لجن تقصي الحقائق في هاذ الحالات اللي فيها هاذ الفساد، إلى ابغينا فعلا الشفافية والمصلحة ديال البلاد باش أولاد الفقراء ياخذوا المنح، وإلا غادي نبدأو نتكلمو. اتما عندكم كونوا لجنة، احنا نساعدوكم، ونشوفو في كل إقليم اللي فيها الشك اعلاش هاذ الناس.

أنا ارسلت لوزارة الداخلية واحد عندو (dépôt) ديال الدقيق وبننو ولا ولو شد المنحة، اعلاش؟ كايين ناس فقراء ما شدوش المنحة، جاو عندي للمكتب، إذن هاذ الشئ موجود وخصنا كلنا نتصداو له. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، السؤال الآتي الأول حول وضعية الشبكة الطرقية ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تعتبر الشبكة الطرقية ببلادنا رافعة أساسية في الاقتصاد الوطني وشرابين تنمية مجموعة من المناطق، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياحي. ونظرا لأهميتها، فإننا نرى أنه من اللازم على الحكومة مراجعة إستراتيجيتها بخصوص الشبكة الطرقية عموما، والطرق الإقليمية والجهوية خصوصا، نظرا لما تعرفه هذه الأخيرة من تلاشي كبير قد يكلف الميزانية العامة الكثير، لأننا سنكون أمام إعادة إحداث مجموعة من الطرق عوض صيانتها وترميمها بالشكل والتقنيات المطلوبة.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن رؤية وإستراتيجية وبرنامج وزارتك بخصوص الشبكة الطرقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أشكر الفريق المحترم على هاذ السؤال، واللي صراحة أنا كنعثرو بأنه سؤال مهم، كيتعلق بواحد (le patrimoine)، يعني واحد الملك عمومي

حيدتو منها، مشي احنا، احنا حددنا. واعلاش ما وقعناش في مشكل في الحصة الأولى لـ 1217 ما كانش فيها حتى شي جدال، حتى شي ملاحظة، ونجيو للعدد الهزيل 414 وتقولو نخصمو منها تقريبا 50%.

وعوضوا لنا غير هاذوك، شوفوا اتما هاذ الناس إلى حد ما أداوش المهمة ديالهم كما تشوفوها اتما، على الأقل شوفوهم وقولوا لهم آودي بلغونا، وراه تبلغتو باللائحة، السيد الوزير، وراسلتكم السلطات الإقليمية، لا الإدارة الترابية ولا الإدارة المنتخبة، راسلتكم للمرة الأولى والمرة الثانية وما رديتو علينا حتى في هاذ الشئ.

فيما يخص التحديد ديال اللجنة، كيفاش كتحدد القاعدة ديال المعطيات، راه هناك عدة شروط اعلاش نعدمو ومقاييس، ما نعدموش غير الدخل. هاهي اللائحة، السيد الوزير، نعدمو على عدد الأبناء، اللي عندو 3 ديال الدراري ماشي هو اللي عندو 9، واللي الأب ديالو متوفي ماشي هو اللي هو متقاعد، كذلك الأملاك المنقولة، سواء كانت فلاحية أو عقارية، هاذي غادي تدخل فيها السلطة المحلية في البحث ديالها، هي اللي غادي تحدد، ما نطنش. الأولى كان... والطامة الكبرى هي هاذ الناس ما استافدوش من المنحة ويمشيو للحي ما يستافدوش.

احنا البنات ما كلناهمش باش يستافدوا في الحي، بالأحرى الذكور. راه إشكالية، السيد الوزير، وفي الدورة ديال المجلس الإقليمي راه حضرنا المسؤولين الوطنيين، وطلبنا والتمسنا منهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد المستشار،

قلت هاذ الحكومة جات لقات هاذ الشئ، الأحياء الجامعية من 95 ما تبني حتى حي جامعي، اشحال كيتبني الآن؟ من 37 ألف سرير غادي ندوزو لـ 54 ألف إن شاء الله في الدخول الجامعي.

واش بين عشية وضحاها ابغيتو هاذ الشئ اللي تدار خمسين سنة نشطوبه بين عشية وضحاها.

قلنا دوزنا الميزانية من 700 مليون إلى مليار و200 مليون، دوزنا عدد الممنوحين 185 ألف إلى 216 ألف. لو كان هاذ الوتيرة كانت قبل، ما غاديش نوقعو في هاذ المشاكل اليوم اللي تنعيشو فيها، إذن ما نجيشو نحكمو هاذ الحكم على هاذ الشئ.

خصنا نحكمو اللي جانا، آسيدي، إذا كانت ما كاينش الشفافية، نتكلم على الصعيد الوطني، ناس ما تيستحقوش المنح واخذاوهم. ناس ما تيستحقوش جاو تيتشكاو الناس، خاص اللجان يقوموا بواجبهم، خصنا

في واحد العمل ديال ما يسمى بالصفقات على مدى سنوات، ما ابقيناش باغين نديرو صفقة ديال الصيانة كل سنة، ابغينا نديرو على مدى سنوات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص واستعمال التقنيات البديلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير حول الاعتراف ديالك بأنه السؤال أنه مهم، وهذا سؤال تطرح في مجلس النواب أكثر من 4 مرات وتطرح هنا في مجلس المستشارين أكثر من 3 المرات.

ولما كنتكلمو على الصيانة، يعني شي حاجة أساسية، وهذا دورنا، السيد الوزير المحترم، على أننا باش نخبروكم ونعطيوكم معطيات حول النقط السوداء، وبلا شك أنكم توصلتو بتقارير من السادة العمال والأطر اللي كيجثلوكم في الجهات والأقاليم حول الطرقات اللي هي تعتبر متلاشية ومنسية، وكين اللي فيهم اليوم مقطوعة في وجه المرور، نعطيك على سبيل المثال عيون أم الربيع، 6 اشهر وهي مقطوعة، وهاذي طريق إقليمية كترتبط ما بين إقليم إفران وإقليم خنيفرة.

نحن على مشارف بداية موسم الحصاد، وتتعرفوا الحصاد بأن تستوجب التنقلات، تتعرفوا عيون أم الربيع هي المورد الرسمي فيما يخص السياحة، الطلبة والتلاميذ قاموا برحلات وما استوفواش هاذ البرنامج ديالهم ديال السياحة باش يشوفوا المدارات السياحية، تمشيو لعين المكان وتيقوموا بالنصف ديال المدارات وتيرجعوا فخالهم.

طريق أداروش كذلك اللي طلبناكم عليه، السيد الوزير، مرارا وتكرارا. اليوم أعتقد أن سؤال شفوي ما عندوش شي حساسية بالنسبة لكم، السيد الوزير المحترم، وابغيت نقول لكم، السيد الرئيس، غير في وجه الله صابوا لنا 6 الكيلومتر ديال أداروش، لأن كمشيو لإقليم خنيفرة وكرجعوا على إفران، غير في وجه الله صابوا لنا غير 6 كيلومتر، إذا كانت كبيرة في وجه إقليم خنيفرة، ابغينا غير 6 كيلومتر، السيد الوزير المحترم.

وبغيناكم تعالجوا لنا هاذ النقطة ديال عيون أم الربيع، لأن احنا عارفين بأن من الصعب أنكم باش تنشئوا منشأة، أي قنطرة فوق أم الربيع راه صعبة، ولكن لا بد من العلاج ولا بد من الاستعجال ديال حل هاذ المشاكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

وملك ديال الدولة وديال البلاد ديالنا، اللي ضروري الانتباه ليه، وكيرتبط بواحد الفكرة اللي الآن الحكومة كتبورها وهو أنه ملي كنتكونو كنبينو واحد البنية تحتية خصنا نفكرو في الصيانة ديالها، غالبا ملي كنتكلمو على بناء هاذ المعلمة اللي احنا فيها، كنتكلمو على واحد القدر مالي، ولكن كنتساو نتكلمو على السنوات ديال الصيانة.

ولذلك، كيتكلمو الآن على الكلفة ديال البناء ولكن الكلفة ديال الصيانة، باش كنتكون هي الكلفة اللي كتحسب على سنوات متعددة. احنا غالبا سابقا، كنا كنحصر ما أمكن على البناء ولكن غالبا الصيانة كنجي فيها بعد ولا تأخذ بعين الاعتبار في البداية.

لذلك، الآن كين الحمد لله على مستوى الصعيد الوطني، يمكن نقول لكم فقط كرقم، بعدما حصلت البلاد ديالنا على الاستقلال كانت حوالي 10 آلاف كيلومتر اللي هي مبنية، اليوم كوصولو لـ 57، قل تقريبا 60 ألف كيلومتر، بمعنى تضربت 6 مرات، يعني 60 ألف كيلومتر ماشي شي حاجة سهلة.

بطبيعة الحال فيها واحد النسبة اللي ماشي معبدة، تتوصل تقريبا لحوالي 30% غير باش كنعطيو هاذ الأرقام، يعني تنتكلم لك على الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية اللي هي مصنفة، في انتظار طبيعة الحال غادي نعاودو التصنيف.

كنعاود نخبرو السادة المستشارين والسيدة المستشارة على أنه العملية ديال التصنيف، لأن كين واحد العدد ديال الطرقات اللي كحتاج أنها تصنف باش تولى إما إقليمية أو جهوية، وكين طرقات اللي واخا كانت مصنفة ولكن ما عمرنا غادي نديرو لها التعميد، نظرا لأن ما عندهاش شي دور، كيجي لها تخرج من هاذ التصنيف.

فيمكن نقول لكم، هذا هو الواقع اللي عندنا، عندنا حوالي 57 ألف، فيها 70% اللي هي معبدة و30% غير معبدة، هذا واقع ديال البلاد ديالنا. بالإضافة للحاجيات ديال العالم القروي، لكن السؤال ديالك كان كيتعلق بطبيعة الحال بهاذ...

كيجي لي نقول لكم أن الطرق الآن كيجرو منها يوميا، غير ابغيت نعطي هاذ الرقم، 77 مليون عربية يوميا، هاذي الإحصائيات اللي عندنا، لأن عندنا واحد القسم ديال الإحصاء وديال السير 77 مليون عربية، الشاحنات، الحافلات، السيارات العادية، إلى غير ذلك.

اللي حصل هو أن البلاد ديالنا في العشرية الأخيرة امشات للبنية التحتية الكبرى، وما اهتميناش أكثر بالصيانة، ما كنبغيتش ندخل في التفاصيل، اللي انتقلنا من نسبة الجودة ديال الطرق ديالنا 64% إلى 53%، ضبعنا تقريبا 12 نقطة، تراجعنا، بمعنى تقريبا النصف ديال هاذ الشي اللي قلت ديال الطرق ديالنا هي ماشي في المستوى اللي هو مطلوب، وبالتالي كيجي للحاجة للصيانة.

اليوم تنشغلو وزدنا في الميزانية كما لاحظتم ديال الصيانة، الآن داخلين

ما عندو معنى نبنو ونضيعو الإرث اللي عندنا على امتداد الآلاف ديال الكيلومترات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوع هو تمديد الطرق السيارة بالمدن الداخلية وربطها بالطرق الساحلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي الفيلاي.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لا يخفى الدور الهام الذي تلعبه الشبكة الطرقية في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يلاحظ، السيد الوزير، أن هناك نقص في الامتداد الرابط بين الشبكة وتعزيزها على مستوى بعض النقاط والمناطق البحرية، الشيء الذي لا يربطها ببعض المدن الداخلية بشكل يجعلها جزءا مكملا فيما بينها من الناحية الاقتصادية.

وكمثال على ذلك، واسمحوا لي إن كنت شيئا ما جهويا، سأتكلم عن الطريق السيار أو مشروع الطريق السيار الرابط ما بين فاس وتطوان عبر وزان.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، والمستشار المحترم على هذا السؤال المهم.

أحنا كنعرفو بأنه في واحد المرحلة مجموعة ديال المناطق استفادت على مستوى السكك الحديدية، ثم أيضا على مستوى الطرق السيارة (أستسمح لأنتي...) الآن المرحلة المقبلة هو أننا غادي نمشي لوحد العدد ديال المناطق اللي ما استفادتش.

الآن غنكملو 1800 كيلومتر، كما تعلمون أنه المقطع الأخير ديال آسفي الجديدة تم إعطاء الانطلاقة ديالو من طرف صاحب الجلالة، الطريق الدائري 41 كيلومتر راه اشتغلنا عليه، ثم برشيد-بني ملال.

الآن كنشغلو على مخطط جديد للطرق السيارة اللي ماشي لوحد العدد من المناطق، بطبيعة الحال هاذ المخطط لما غادي نعروضه، غادي نشوفو الكلفة ديالو، غادي نحشو على القطاع الخاص وعلى الشركاء، غادي نشوفو أشنو هي الإمكانيات.

السيد وزير التجهيز والنقل:

كنعواد نأكد على بطبيعة الحال هذا الدور ديالكم، تسولوا، وإن الله يجب العبد الملحاح، هذا الدور ديالكم والواجب علينا نسمعو.

وثانيا، أتم ما كاينش شي واحد في الحكومة ولا في مؤسسات الدولة غادي يتجمل على المغاربة، وبالتالي هذا واجب، لما كتوفر الإمكانيات خصنا تقومو بها وخاص فيها أولويات، وبالتالي غير باش نكونو مطمئنين.

أنا كانت عندي زيارة مؤخرا لإقليم الحاجب، وكانت عندي أيضا زيارة خاصة، بعدما درت الزيارة الوزارية، كانت عندي زيارة خاصة لخنيفرة، وكان عندي حديث مع السيد العامل على فعلا على الطريق اللي مقطوعة ديال أم الربيع، غير باش نقول لكم الإشكالية راك انما عارفينها.

الطريق خصها تدوز من عند واحد السيد عندو الدار، ما ابغاش يسمح لهم يدوزوا، دابا راه اتفقنا أنه غنضطرو نستعملو الوسائل القانونية القصوى باش يمكننا ندوزو الطريق ونصلحوها، هاذ الشيء راه يمكن لكم تأكدوا عليه من عند السيد العامل.

أداروش الصفقة أعطيت، يعني الصفقة ديال أداروش فعلا ثبت أنها مهمة.

ولكن ابغيت نرجع للفضية ديال الصيانة، الصيانة، السادة ممثلي الأمة، نبغي نوضح أنه أولا طلقنا افتتاحا على جميع الصفقات ديال الصيانة التي كانت في الخمس السنوات السابقة، ابغينا نعرفو بعدا واش ذيك الصيانة تدارت بقواعدها ولا ما تدارتش بقواعدها؟ واش كان ممكن تدار أحسن؟ بطبيعة الحال ما كنبغي أنا تنهم حتى شي واحد ولا نلوم شي واحد، ولكن لننظر إلى المستقبل.

الأمر الثاني، أنا قلت لكم، ابغينا نمشي في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، ما عندو معنى نبقاو نديرو كل عام (l'appel d'offre) كل سنة، الآن القانون كيسمح بما يسمى بـ (les marchés cadres)، كنتفك مع شركة على ثلاث سنوات، خمس سنوات، كنتكلف بواحد المنطقة وبالتالي كتكون مرتاح، بدل ما نضيعو الوقت كيكون مرتاح عندك التصور ديال الصيانة.

الأمر الثاني، هو زدنا في الميزانية، هاذ الشيء راك تابعو وصادقتو على الميزانية باش زدنا حتى (taxe) على الرملة، كلها ذيك (taxe) غادا تمشي للطرق، اتفقنا أن 70% منها تمشي للطرق، 30% أعتقد غادا تمشي للسكن الاجتماعي.

الأمر الآخر وهو أنه الآن درنا لجنة ومع الجمعية ديال الطرق باش نديرو ما يسمى بالتقنيات البديلة، ثبت أن كاين تقنيات بديلة غالية شي اشوية، ولكنها تصمد أمام الفيضانات، بدل ما كل مرة نديرو (Le bitume)، كتجي الفيضانات تدي لنا ذاك الشيء، الآن كنشغلو على التقنيات البديلة.

اللي يمكن لي نأكد لكم أنه كاين حرص على الموضوع ديال الصيانة، لأنه

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم، أنا سبق لي استقبلت واحد العدد ديال ممثلي الأمة حول هاذ الموضوع، الموضوع بالضبط جاو من جهة مكناس ومن جهة فاس، لأنه الجهتين كلهم معنيين، بطبيعة الحال نظرا للأهمية ديالها. ولكن أنا نعاود نأكد أن مشروع المخطط الجديد اللي كنشتغلو عليه، يعني حول الطرق السيارة 2030، فيه واحد العد ديال المقاطع اللي كندرسوها، يمكن نزيدو مقاطع أخرى، لأن هادي الدراسة ما غاديش نديروها في المكاتب، غادي نديروها أيضا بتنسيق مع الجهات، يعني وهاديك الساعة غادي نديرو الأولوية على حسب حركة السير، على حسب الإمكانيات المالية.

اللي يمكن لي نقول لك من الآن، كين 4 ديال الدراسات إستراتيجية أطلقناها، أولا ما يسمى بالمحور القاري اللي كيجي من فوق الدار البيضاء حتى كيتلاق مع (l'autoroute) ديال فاس، لأنه هذا الدراسة ديالو التمهيدية تم إطلاقها.

الطريق السيار بني ملال ومراكش، الدراسة التعريفية باش نشوفو امينين يدوزوا (les couloirs) أطلقناها. فيما يتعلق بالناظور وكرفيف، باش يمكن لنا ندخلو مباشرة نظرا... الدراسة في طور الانطلاق.

ثم الدراسة إلى الحدود ديال الجزائر، 22 كيلومتر، الدراسة كذلك في الأسابيع المقبلة إن شاء الله غادي تتطلق، وهذا بشراكة مع الاتحاد ديال المتوسط.

بطبيعة الحال كلها كما قلت لك- هاذ المقاطع تم تحديدها بداية وغادي نبدأ العملية ديال الدراسة، ومن بعد ذلك غادي نديرو التركيبة المالية.

ثم تعلمون أن الحكومة وجدت واحد المشروع ديال الشراكة مع القطاع الخاص، وراه جا للبرلمان، آنداك غادي يكون عندنا واحد الإطار ديال البحث عن تمويلات وعن شركاء في القطاع الخاص اللي ممكن نعجلو إن شاء الله بهاذ الإنجازات، نتمناو أنها تتوفر الإمكانيات، والمغاربة ما كيغلي عليهم والو، غير فقط خصنا نقولو للمغاربة راه الإمكانيات ديالهم اللي كنوفروها راه جات من أجل المغاربة، وهاذ الشي اعلاش كنشتغل الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه النقل الطرقي للمسافرين. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي بنجيد.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

السيد الرئيس،

غير باش نعطي واحد الرقم، فاس-وجدة تقامت بـ 13 مليار درهم، غير باش هاذ الشي.. لا، لا، دابا غير كنعطيكم رقم باش نقولو أن هادي استثمارات ضخمة، استثمارات ديال الدولة وضخمة وبالتالي لابد أن نعيد.

كاين ما بين آسفي والصويرة اتجاه مراكش، كاين ما بين مراكش بني ملال اتجاه فاس، كاين ما بين فاس ومكناس اتجاه تطوان، كاين واحد العدد ديال المقترحات في هاذ المجال اللي احنا نشتغلو عليها على أية حال باش نوجدو هاذ المشروع إن شاء الله في أفق 2030، وتمناو أننا نوفرو الإمكانيات باش يمكن لنا نجزو يعني هاذ المقاطع اللي هي مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

السيد الوزير،

أنا فقط أريد أن أؤمن ما قامت به الحكومات السابقة، وحتى هاذ الحكومة، لأن إذا استحضرتنا في حكومة السي عبد الرحمن يوسف وكذا في حكومة السي عباس الفاسي والحكومة الحالية، الاهتمام الذي توليه الحكومات لهاته الشبكة، خصوصا بعد الإشارة القوية لجلالة الملك.

فقط أنا وقبل وضعكم لهاذ البرنامج، أريد أن أقول، السيد الوزير، أنه كانت هناك اتفاقية في تكاليف الدراسات لهذا المشروع والاتفاقية التي وقعها رئيس المجلس الجماعي لمدينة فاس ورئيس الجهة السي محمد الدير، من جهة أخرى كان الوزير سلفكم السي كريم غلاب، هادي الاتفاقية أين صلت؟ وما جدواها؟

وكذلك أريد أن أستحضر أن المسافة الزمنية ما بين فاس، ولما أقول فاس أقول معها صفرو وأقول معها بولمان ووطاط الحاج وميسور، المسافة الزمنية التي تقطعها من فاس إلى الميناء المتوسطي هي 5 ساعات، في حين أن الدراسات تقول إنه إذا استعملت هاته الطريق ستصبح المدة الزمنية ساعتين ونصف، هذا وحده كاف باش ما نذكروش المبالغ المالية، لا شيء يغلي على المغاربة، السيد الوزير.

فأنا بصفتي أحد الفاعلين في تلك المنطقة نلح ونلح بشكل كبير، لأنه فاس محتاجة لهاته الطريق، خصوصا أنه ستكون رافعة إن شاء الله بحول الله للاقتصاد ولعدة أشياء تعود بالنفع، ولامتصاص البطالة ولعدة أشياء، تعود بالنفع على فاس وعلى ساكنة مدينة فاس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

كنشكر السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال. وبطبيعة الحال موضوع نقل المسافرين، وكنعرفوا بأن طوال السنة كان الحوار والحراك والنقاش حول هذا الموضوع، والحقائق معروفة على أية حال، واحنا كنتنهمو الإشكالية اللي مطروحة بالنسبة للعموم، فيما يتعلق بهذا الأمر:

أولا، يمكن لي نذكر بأنه الأولى هو أن هاذ القطاع كيفقد الآن التنافسية ديالو رغم الأهمية ديالو، أهمية كبيرة جدا وخطيرة لصالح المواطنين ولصالح الاقتصاد الوطني، ولكنه فقد التنافسية لدرجة أنه لم يعد يشكل بعد ما كان كيشكل أكثر من 60 حتى 70% من حركة النقل في البلاد ديالنا، الآن وصل لـ 37%، بمعنى أنه غادي كيتراجع، غادي كيتراجع.

ولا أخفيكم اليوم كانت عندنا لجنة في الغرفة الأولى، والبعض عبر على أن الناس ابدأو كيليلوا إلى أنواع أخرى من النقل وبدؤوا يتكون النقل عبر الحافلات.

لذلك، كان عندي واحد البرنامج مع اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير باش نرجعو ثقافة الكار، إن صح التعبير، اللي الآن هاذ الثقافة منتشرة في دول متقدمة داخل المدن ديال الحافلة، اعلاش؟ لأن كتعلب واحد الدور من حيث البيئة، يعني من حيث حركة التنقل داخل المدن، من حيث جودة الخدمات، من حيث السلامة، إلى غير ذلك. فهذا واحد التحدي بالنسبة إلينا، كيفاش نرجعو له الجاذبية.

فلما جينا ابدينا واحد العمل كتنطرحو ديال أننا باش نشغلو مع المهنيين، وقع خلاف بيننا وبينهم، في نهاية المطاف تم التوافق على واحد الأجنده وراه ابدات تتم الاجتماعات، أجنده ديال الإصلاح.

يمكن لي نقول لكم أول شيء هو أن المغاربة يعرفوا من يشتغل؟ وفي ما ماذا؟ في أي قطاع؟ سمحوا لي إلى قلتها (qui fait quoi)، مع من كتركبو؟ شكون اللي عندو الرخصة؟ شكون اللي عندو الحافلة؟

وغادين في التوجه أنه ما غادي نناقش نتعاملو بطريقة هكذا، واحد عندو الرخصة وكرينها، 70% مكركية و24% واقفة، المحاكم، غادي نمشيو في الاتجاه ديال منطق المقاوله الثقيلة، هذا هو التوجه إلى ابغينا البلاد ديالنا، إلى ابغينا تفكرو في بعض البعض، هادي حاجة أخرى، إلى كنفكرو في البلاد ديالنا، فخصنا نمشيو في المنطق ديال المقاوله الثقيلة.

امشينا ودرنا الآن واحد جدولة ديال البرنامج ديال الاشتغال معهم، يمكن لي نقول لك اتفقنا على الأولى وهو تأهيل هاذ المهنيين والحفاظ على المكتسبات، أقولها، هاذ الناس كيشغلوا واستمروا وتسلفوا الفلوس، عايشين منها، التزموا التزامات، غادي نحافظو على المكتسبات لكن وفق دفتر التحملات اللي غادي تتوافقو معهم عليه، وفق قانون جديد اللي الآن كتنحضره، المشروع الأولي اللي حاضر باش غادي نعروضه عليهم للتداول، ثم غادي نمشيو فيما يتعلق بتأهيل هاذ المقاوله، التأهيل الاجتماعي، التأهيل

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يحتل قطاع النقل الطرقي بشقيه المسافرين والبضائع مكانة مهمة في النسيج الاقتصادي للمملكة، وذلك برقم معاملات كبيرة وعائدات ضريبية معتبرة، ومناصب شغل مباشرة وغير مباشرة لا يستهان بها.

وبالتالي، فإن إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين يعتبر ضرورة حتمية ومطلب جماعي. والقطاع -كما تعلمون- يواجه حاليا تحديات كبيرة، تستدعي وضع مقاربة شمولية واستراتيجية طموحة، ولرفعها فإن إصلاح القطاع يتوخى حفظ سلامة المسافر وضمان تنافسية الاقتصاد الوطني ومصلحة المستثمر.

كما لا يجب أن ننسى أن القطاع يمثل نسبة 5% من الناتج الداخلي الوطني ونسبة مائة من مناصب الشغل، و15% من مداخيل الدولة. وبالتالي، فإن الدولة يجب أن تكون على استعداد لمواكبة الفاعلين في القطاع، ولإنجاح وتفعيل الإصلاح لا بد أن يكون في إطار تشاركي عبر إعادة مشروع قانون جديد، ودفتر تحملات يستوعب فلسفة الإصلاح، بالإضافة إلى عقد برنامج يمكن من تأهيله، وكذا سن قواعد المنافسة في القطاع، وتشجيع الاستثمار والمبادرة الحرة، واعتماد الحرفية والتحرير المعقلن والمقنن للرفع من تنافس الاقتصاد الوطني، وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات جميع مناطق البلاد.

ففي 2003 مكن إصلاح قطاع النقل الطرقي للبضائع من خلق 40% من مقاوله مغربية للنقل والرفع من تنافسية المقاولات الوطنية وإحداث ما يناهز 170 ألف منصب شغل، وذلك باعتبار هذا القطاع إحدى الدعائم الأساسية لإنتاج وتنمية المبادلات التجارية وطنيا ودوليا، فضلا عن أبعاده الاجتماعية.

لنا، لا بد من اعتماد المعايير العالمية المعمولة بها في نظم النقل والسلامة الطرقيه، لأن هذا القطاع يلعب دورا حيويا في تنقل الأفراد وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية وتطوير الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يستدعي القيام بتشخيص مفصل لوضعية القطاع وللحد من الفوضى العارمة التي يعرفها القطاع من اقتصاد الريع، وذلك بهدف إيجاد حلول شاملة وناجعة وقابلة للتحقيق.

لنا، نساثلكم، السيد الوزير: متى ستعمل الحكومة على الإتيان بمشروع قانون لتنظيم قطاع نقل المسافرين عبر الطرقات بواسطة الحافلات وسيارات الأجرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا كئتمن أنكم إن شاء الله تتعاونون باش تساندوننا في العملية ديال الإصلاح ونزيل جميع العوائق في هاذ الاتجاه، ونتمنى سنة 2013 أن تكون أفضل من سنة 2012، ما ندخلش للتفاصيل.

الشبكة الطرقية هي الشبكة الطرقية، احنا تكلمنا على العملية ديال الصيانة، ولكن نكون معك صريح، ما نربطوهاش بالسلامة، كقولها وكنترولنا أمامكم وتنتحمل مسؤوليتي، 80% ما عندهاش علاقة بالطرق، الحوادث ديال السير.

كزيد نتكلم على الحافلات، وهادي مناسبة نقولها للرأي العام، النقل المهني لا يشكل إلا أقل من 10% من حوادث السير، أنا قلتها، رغم أن الحافلات، تقريبا الإحصاء دابا احنا الآن كنشغلوا على واحد المرصد ديال النقل، 100 مليون مسافر في السنة اللي كيمشيو مع الحافلات، ومع ذلك الحافلات لا يشكلون إلا 1,8% من الحوادث ديال السير، إذا زدنا الشاحنات والطاكرسيات تقريبا 9%.

فبالتالي، الباقي هو حوادث السير ديال الخواص، غير باش ما نبقاش، لأن تعطات واحد الصورة سيئة على أن النقل المهني هو السبب ديال الحوادث.

صحيح ملي كتوقع واحد الحادثة ديال حافلة كتكون (spectaculaire)، كئتمن، ولكن غير كئتمن نوضح الأمر.

العالم القروي، امشينا في إطار تحرير النقل في العالم القروي وفق دفتر تجمعات، كانت ملاحظات عند المهنيين بغض النظر واش توافقتنا أو ما توافقتنا، وكانت ملاحظات اخذيناها بعين الاعتبار، أعطينا الأولوية اللي كيشغلوا الآن باش نسويو لهم الوضعية، واعطينا الأولوية للسائقين، الدفتر الجديد غادي يخرج قريبا إن شاء الله، بعد أن راسلنا جميع النقابات باش يعطيونا الملاحظات ديالهم.

فيما يتعلق بهاذ القطاع ديال النقل، أنا أقول لكم إلى امشينا في واحد التوافق، غادي إن شاء الله في ظرف سنة أو سنتين غادي يوليوا عندنا شركات محترمة، تعاونيات محترمة، غادي نديرو حتى (la classification) ديال النقل، يعني الحافلة رقم 1، رقم 2، رقم 3، على حساب يعني الحاجيات وعلى حساب الشبكة اللي غادي تكون، باش يمكن لنا تقدمو للاقتصاد ديالنا وللمواطنين نقل إن شاء الله اللي يكون كيساهم في الاقتصاد الوطني وكيشغل ويكون عندو ربحية للمستثمرين والمهنيين في هاذ القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه

التقني، التأهيل من حيث السلامة ديال النقل، احنا مستعدين نعاونو حتى في الجهاز ديال السلامة ديال النقل.

أضف إلى ذلك، كاین هذا كيتشكل فيه هاذيك الخطوط الصغيرة والشركات أو الخطوط القصيرة هو الغالب، فاحنا ماشين أيضا في مواكبة هاذ أصحاب يعني الشركات الصغرى والخطوط القصيرة، باش يمكننا نرفعو من الجاذبية ديالهم.

أضف إلى ذلك، كنعقول للسادة المستشارين والسيدات المستشارات، نشغل مع وزارة الداخلية على تأهيل المحطات الطرقية اللي هي فضاء ديال العيش باش يوليوا حتى هما كيشبهوا للمحطات السككية، وإن شاء الله نتمناو نجحو في هاذ المهمة مع المهنيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير باعترافكم على المشاكل اللي كيعرفها هاذ القطاع، وكذلك مع الحرفيين.

إلا أن سؤالي تتمنى في التعقيب اللي غادي تعقب علينا، السيد الوزير، أن تستدرك القضية ديال... حيث السؤال تمحور على ثلاث ديال المحاور، جاويتي على جوج، ابقى محور وهي السلامة ديال المسافر.

هاذ السلامة ديال المسافر، يمكن كما كئتمن أننا نشجعو المستثمرين إلا أن الحالة ديال الطرق اللي كيعرفها المغرب وراه تطرقوا لها العدد ديال الإخوان من هاذ المجال، لأن الطرق في وضعية مزرية، طرق اللي هي كذلك ثانوية الهيكلية ديالها ما استطاعتش أنها ترجع على ما كانت عليه، هذا كيخصها واحد المجهودات اللي كبيرة باش يمكن أنه نشجعو المستثمرين من أجل اقتناء الحافلات ديال النقل أو ديال البضائع وكذلك السيارات ديال الأجرة باش تكون في المتناول ديال المواطنين.

احنايا طبعا، السيد الوزير، كنعرفو أن العالم القروي اللي كيلعب واحد الدور ديالو في إطار التنسيق على المستوى ديال المدينة، كيخصنا يكون عندهم واحد القضية ديال النقل منتظم، القضية ديال النقل المنتظم ما قدرناش نوصلو لو والحلول ديالو.

ولهذا كترجعو، السيد الوزير، على القضية ديال التوجيهات الملكية ديال الخطاب ديال 9 يوليوز 2009. ولهذا، احنا في الفريق الاستقلالي كنعلمو أنه تعمل كل المجهودات باش أننا نستطعو أننا نتغلبو على هاذ المشاكل اللي كيعرفها هاذ القطاع.

وأخيرا، أننا ابغينا، وكما أشرتو، ابغينا نطعمو الطريق على هاذ اقتصاد الربع والامتيازات للحد من الفوضى العامة التي يعرفها هاذ القطاع من الامتيازات، والأهم هو صيانة الطرق باش أننا يمكن لنا نشجعو المستثمرين. شكرا.

الآن أشنو الوضع اللي عندنا؟ عندما تحملت الحكومة المسؤولية كان عمل مكثف، تم تنظيم أول لقاء وطني شارك فيه 250 ممثل ديال المواقع الإلكترونية، من بعد درنا دراسة أكثر تفصيلا، الآن عندنا 500 موقع إلكتروني إخباري، 70 مدينة تقريبا كتمثل، مادام السيدة المستشارة من حساسية نقابية، في النقابات في فاتح ماي الحضور ديال المواقع الإلكترونية أحيانا تجاوز النقابات على مستوى المسيرات، يعني عندنا واحد القطاع من الناحية الكمية مهم.

أشنو المشاكل اللي لقينا في هاذ القطاع؟ أول مشكل كانت واحد الإشكالية قانونية، الاعتراف القانوني، هاذ الأمر عاجناه بواحد الإجراء محدد، أن اللجنة اشتغلت على التوصيات ديال اليوم الدراسي ديال 10 مارس 2012، قدمت لنا واحد المشروع، ذلك المشروع حلناه على وزارة العدل، ووقع نقاش أدى إلى صدور منشور 9 أبريل 2013، المنشور وجه إلى النيابة العامة (السادة وكلاء الملك في المحاكم الابتدائية) بمقتضاه يتم تطبيق المقتضيات القانونية ديال الصحافة الورقية على الصحافة الإلكترونية. كيختلفوا في حاجة واحدة، عوض الصحافة الورقية عندهم شهادة المطبعة، الصحافة الإلكترونية عندهم الشهادة ديال الإيواء، هذا هو الفرق. قبل كنا كنعترفو بالصحافة الإلكترونية غير في الفصل ديال العقوبات، دابا الآن تحل هاذ المشكل مع صدور المنشور وكنوجه تحية للأطر اللي اشتغلت، لا من محيين ولا على مستوى الإدارة.

المشكل الثاني اللي لقيناه هو المشكل ديال الدعم، ما كانتش منظومة واضحة ديال الدعم، النموذج الفرنسي اللي هو نموذج متقدم كيحول هاذ الصحافة الإلكترونية مختلفة على الورقية، الدعم ديالها كيمشي للتجهيز والبرمجيات، كيمشي للرقمنة وصيانة الأرشيف الإخباري وكيمشي للتكوين والتكوين المستمر وكيمشي لتطوير وتنوع المحتوى، لأن كل بلد السيادة ديالك دابا الآن جزء منها سيادة في العالم الافتراضي، واش عندك وجود ولا لا؟ وتم توقيع عقد برنامج...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت... شكرا السيد الوزير. تفضل آ الأستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الوزير.

رغم أن عناصر الجواب لم تكتمل، ولكن سأفترض كذلك أن في العالم الافتراضي أنتي توصلت بالجواب.

ولكن، السيد الوزير، أنا لا أريد أن أعقب، أريد أن أمدد تساؤلاتي من أجل إثراء النقاش ومن أجل كذلك أن أعطيكم أنني أحمل جينات نقابية، ولكن كذلك أمتح من جينات سياسية، وأتساءل سياسيا: هل لدى الوزارة إحصاء شامل وتام لكل المواقع؟ هل عدد المواقع وطنيا ومحليا

الجلسة.

نتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال وموضوعه الصحافة الإلكترونية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلوا السادة المستشارين الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

إننا نعيش على إيقاعات متسارعة، جد متنامية، بل نعيش انفجارا غير متحكم فيه بل هو منفلت على مستوى الإعلام الإلكتروني. وهذا شيء جميل طبعا لأنه يبني المشهد الإعلامي ويمكن المواطنين من الحصول على المعلومة في الوقت الحقيقي وأسرع وقت وبأسرع سرعة، كل هذا جيد في إطار العدالة المعلوماتية.

ولكن السؤال الذي يبقى مطروحا علينا وبكل مشاكسة، السيد الوزير، هو ما هي الضوابط التي يمكن أن تنظم هذا القطاع؟ وكيف يمكن أن نراقب المواقع الإلكترونية؟ وما هو الجو العام الذي يمكن أن نولها من خلاله؟

ثم ما هي الأوضاع الاجتماعية للعاملين في هذه المواقع، ثم الدعم الذي تقدمه الدولة في هذا الإطار؟

إذن، لابد سنسمع أن هناك قانون شامل ينظم عمل المواقع الإلكترونية الصحفية، بغض النظر عن قانون الصحافة، ولكن نريد أن نسمع منكم الجديد في هذا الموضوع، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيدة المستشارة على هذا السؤال، أعتقد أنه جاء في وقته على اعتبار عدد من المستجدات.

أولا، اليوم كان المجلس الإداري للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT¹) المغرب الآن (التقرير ديال دافوس) انتقلنا في الترتيب العالمي على مستوى الولوج للرتبة 30، من بعد ما كنا في السنة الماضية في الرتبة 77، هاذ التطور اعلاش؟

كما قلت كاين انفجار معلوماتي، أزيد من 15 مليون و600 ألف موصولة بالإنترنت، المشتركين أزيد من 4 مليون، و39% من الأسر مجهزة بالإنترنت، هذا وضع رقمي الآن موجود عندنا.

¹ Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications

بودابست الخاصة بالجرائم الإلكترونية، وتقدمنا أكثر في خطوات أخرى في مجالات اللي احنا كشتغلو فيها.

ابقى أمر أخير اللي هو مهم، سياسة الدعم اللي عندنا حاليا من بين المكونات ديالها الأساسية... المهم أن الإشكالية ديال الأخلاقيات، كما هو متعارف عليها عالميا، الآن مؤطرة بالالتزامات الدولية للمغرب، لأن من بعد الموافقة الاعتماد ديال هاذ الاتفاقية أصبح المغرب الآن مطوق بالتزامات دولية في هاذ المجال، ونظمتنا مؤتمر في مراكش مع اليونيسكو خاص بحرية التعبير والأترنتيت، وفعلنا كين إشكال على المستوى الوطني، الجواب هو التكوين، الجواب هو أن المهنيين، الآن عندنا مشروع ديال المجلس الوطني للصحافة، مستقل وديمقراطي، المهنيين ابداتهم كينشؤوا قواعد من أجل إقرار احترام أخلاقيات المهنة.

ثم أيضا السياسة ديال الدعم العمومي اللي عندها عدد من المعايير المتعارف عليها عالميا، ومنها القضايا اللي أثيرت، لأن الإشكال ديال الاعتراف القانوني ما كناش كنعرفو صاحب الموقع وكذا، دابا الآن مثل الصحافة الورقية كيخضعوا لهاذا الأمر. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وموضوعه تشغيل الأطر الأجنبية، للفريق الفيدرالي. الفريق الفيدرالي تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

ينظم التشريع المغربي، خاصة المواد من 516 إلى 521 من مدونة الشغل، عملية تشغيل الأجانب. ويهدف المشرع من خلال المواد المشار إليها الرفع من مستوى قدرة التنافسية للمقاولات عن طريق دعمها بأطر ومؤهلات مهنية غير متوفرة في سوق الشغل المغربي، وأيضا المساهمة في تأطير الأجراء المغاربة قصد اكتساب مهارات وتقنيات جديدة بهدف الرفع من المستوى الإنتاجي.

غير أن الملاحظ هو تزايد وتيرة تشغيل الأجانب بطرق غير مشروعة، وهو ما يساهم لا محالة في عطالة الشباب المغربي الباحث عن العمل وتزايد نسبة الهشاشة وارتفاع معدل البطالة، حيث يلاحظ أن قطاعات اقتصادية كثيرة تشغل أجنب بطرق غير شرعية، وتتحدث عدة معطيات عن وجود

وجوهيا كذلك هو محدد؟

ثم هناك إشكالية، وهي أن هذه المواقع رغم اتساع انتشارها ففيها من لا يوضح العنوان، ولا نعرف من هو المدير المسؤول ولا من هي هيئة التحرير، إلى درجة أنه حتى إذا أردت أن أدلي ببيان حقيقة، فإنتي سأتوجه إلى الخواء، إلى عالم افتراضي داخل العالم الافتراضي، ثم يصعب علي مراسلة هذه الجهات لغياب العنوان، إذن هل سأرجع إلى عنوان الإيواء (le logement)، ياك؟ فين كيلوجي. إذن هذا صعب جدا أن أرجع إلى الإيواء.

ثم إذن كل شخص أصبح بإمكانه أن ينشئ موقعا ويكتب فيه ما يشاء ويتهم من يشاء بدون وجه حق، ثم كذلك ما هي هوية أصحاب هذه المواقع؟

فالجرائد نعرف خطوطها التحريرية، ولكن المواقع لا نعرف هذه الخطوط، فهذا مما يطرح إشكالا حقيقيا. ومن هنا من أصبح متخصصا في معاكسة الاختيارات الوطنية الشعبية، بل حتى الثوابت والدين، إلى غير ذلك.

مصادر تمويل هذه المواقع تحتاج إلى نقاش، السيد الوزير، وإلى نوع من الشفافية، لأننا لا نعلم ولا نعرف من يمول هذه المواضيع، ثم كذلك المواضيع التي تشتغل عليها يجب أن تراجع.

إذن الأمر ببساطة، السيد الوزير، يحتاج إلى تشريع سريع لوضع النقط على الحروف خاص بالإلكترونيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، المغرب الآن على مستوى المنطقة هو البلد الوحيد الذي يتوفر على سياسة متكاملة، الآن مشروع الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية معتمد، يؤطر سياسة الوزارة، وهي سياسة شمولية، فيها ما هو قانوني.

الآن ضمن مدونة الصحافة والنشر كين باب خاص بالصحافة الإلكترونية، يقوم على أمرين: مبدأ الحرية لأن هو اللي أدى لتطور وبروز هاذ القطاع اللي هو مهم، والمبدأ الثاني وهو المسؤولية.

ولهذا، القضية الثانية اللي أيضا كشتغلو عليها، وتم التنصيص عليها في هاذ الكتاب هي القضية ديال أخلاقيات المهنة، احترام أخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها عالميا، لأن كين الحياة الخاصة بالناس، كين حماية الجمهور الناشئ، وكين الملكية الفكرية، هاذي ثلاثة ديال الإشكالات مطروحة، زائد الاحترام ديال المقتضيات القانونية.

هاذا الأمر المغرب بالنسبة للحكومة دعمت، تمت الموافقة على اتفاقية

ولكن كما تعلمون -وللأسف- الظاهرة ديال الهجرة السرية أو ديال العمل كايينة في بلادنا، بلادنا كانت طبعاً كتصدر اليد العاملة، الآن كانت الهجرة ديال الممر اللي كنتحاول تمشي لأوروبا والآن كايينة هجرة اللي كتبقى هنا من إفريقيا وكذلك الآن من أوروبا.

هذا ظاهرة جديدة، السنة الماضية كانت لي مناسبة باش حضرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وفي نقاش أثرت هاذ الأمر بأنه عنصر جديد، وهو حجت من طرف مؤسسة نقابية وبعض الصحافة، باعتبار على أنني ابغيت نسد الباب أو أنني أسعى إلى إجراءات اللي هي قهرية وقمعية ضد إخواننا العمال المهاجرين إلى المغرب.

أظن بأن الإشكالية وهو أنه اللي غادي يجي يخدم في هاذ البلاد خصوصاً يخضع للقانون، لحد الآن الآليات اللي عندنا، وأقر بذلك ماشي في المستوى ديال البداية ديال هاذ الظاهرة، ابدينا، الآن كل عقد مؤشر عليه تيمشي للمندوبيات ديال الشغل، باش يمشيو يراقبوا في عين المكان، ثم كنعربو قواعد المعطيات بيننا وبين (CNSS³)، يمكن لي نقول لكم بأنه كايين واحد النوع ديال الاستهداف ديال بعض الحالات اللي غادي تتم تعالج.

ولكن على كل حال تبيظهر لي خصنا سياسة عمومية، لأن الدخول من الحدود والخروج من الحدود كبير عن طريق مؤسسات أخرى، ومن دون شك على أننا خصنا نشغلوا على هاذ المقاربة، ماشي غير بالمقاربة الأمنية فقط، ولكن حتى المقاربة الحقوقية، لأن هاذ الناس اللي تيجيو تيشغلوا عندنا خصنا نحميهم، خصنا نعطيوهم الظروف فين يشغلوا وتكون عندهم الحقوق والواجبات، ولكن كذلك هما خصهم يحترموا القانون كذلك. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. الكلمة لكم، تفضل السي دعيدهة.

المستشار السيد محمد دعيدهة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلاً المسؤولية ماشي فقط المسؤولية نتاعكم، نتاع وزارة التشغيل، بل هي أيضاً مسؤولية وزارة الداخلية. هاذ الظاهرة تنفوت علينا مجموعة ديال الحوايج، الضرائب، الحقوق نتاع (CNSS)، المساهمة في البطالة، وبالتالي اليوم في واحد (le site) واحد، في الجرف الأصفر كايين أكثر من 1500 عامل من مختلف الجنسيات، كايين الكوريين، كايين الفلبينيين، كايين أيضاً في المستقبل شركة (Samsung) اللي فازت بالصفقة الأخيرة مع (OCP⁴) في (le site: ODI P2 et P5)، غادي يجيوا الآن، تيسعدوا باش يجيوا أكثر من 650 عامل من مختلف الجنسيات، من

آلاف العمال غير الشرعيين يعملون في قطاع الفنادق ومراكز الاتصال ومختلف القطاعات ذات الارتباط بالسياحة، دون أن يتوفروا على تأشيرة وزارة التشغيل والتكوين المهني.

ويأتي حادث وفاة أحد المهندسين الكوريين أثناء مزاولته للعمل بإحدى الشركات بالجرف الأصفر، دليل على الاستعانة بخدمات الأجانب دون أن يسلك المشغل المساطر المعمول بها قانونياً، حيث تبين أن الهالك دخل التراب المغربي بتأشيرة سياحية.

ويقترح في الأجانب، باستثناء مواطني السنغال وتونس والجزائر، الراغبين في العمل في المغرب التوفر على تأشيرة من مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني بالرباط.

لكل هذه المعطيات، أوجه إليكم، السيد الوزير، الأسئلة التالية:

- ما هي الإجراءات والتدابير التي قتم بتخاذها لضبط عملية تشغيل الأطر الأجنبية؟

- هل تفكر الحكومة في إحداث آليات أخرى للمراقبة والردع على اعتبار أن الغرامة تبقى غير كافية لثني بعض المشغلين عن تشغيل الأجانب بطرق غير قانونية وغير مشروعة، والذين يعتبرون هذه العملية هي من طبيعة الحال بواسطة يمكن لهم ينجيو واحد العدد ديال الأرباح من طبيعة الحال بهذه الطرق الملتوية؟
شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق الفيدرالي على هذا السؤال المهم جداً، واللي عندو ما يبرره وعندو الحالية ديالو.

كما تعلمون العمالة الأجنبية اللي كنتشغل في بلادنا كنتخضع لمقتضيات مدونة الشغل، كما ذكرتم السيد المستشار المحترم، ويؤشر لعقود عملها من طرف الوزارة ديال التشغيل. والقاعدة العامة وهو أنه من بعد تيجي واحد الإطار أجنبي أو عامل أجنبي ابغي يشغل، كيتطرح السؤال عن طريق (ANAPEC²)، واش كايين المقابل ديالو في السوق الوطنية حامية للسوق الوطنية.

نعطيكم بعض الأرقام ديال التأشيرات اللي تعطت، السنة اللي فاتت اعطينا 8300 عقد عمل أشر عليه، كان انخفاض بالنسبة للسنة اللي قبل منها اللي كانت 8972، وتقريباً شي 2800 اللي هي جديدة والشئ لآخر كان غير التجديد ديالها.

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

⁴ Office Chérifien des Phosphates

² Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتنقل للسؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج حول أوضاع المرأة المهاجرة. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا، زيد آسي عثمان، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

أختي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد أعطى الدستور الجديد واحد المكاة خاصة ومميزة لمغاربة العالم، وخصص لهم واحد المجموعة من المواد الدستورية، أقرت بضرورة تجاوب المشروع مع تطلعاتهم المتعددة.

لكن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يعاني منها في بلدان الإقامة، والتي أثرت بواحد الشكل كبير على أفراد الجالية ديالنا، تجعل الحكومة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ملزمة باتخاذ إجراءات تضامنية وتخفيفية من أجل تعزيز الروح الوطنية وروح الانتماء للوطن.

كما يتوجب أيضا، وبالموازاة مع ذلك، التفاعل الايجابي مع المشاكل التي يواجهها المهاجرون في بلدان الإقامة. وفي هاذ الإطار تعاني المرأة المهاجرة من جملة مشاكل وتحديات تجعلها تتحمل الضغوط أكثر من غيرها.

فإلى جانب المشاكل القانونية، والتعقيدات المرتبطة بتنازع القوانين المنظمة للعلاقات الأسرية، فإن المهاجرات يتعرضن بسبب ارتفاع موجة العداء للأجانب لكل أشكال التعصب والعنصرية، مما يجعل الحكومة مدعوة اليوم إلى تحمل مسؤوليتها في حماية المرأة المهاجرة والعمل على تحسين ظروف عيشها وعملها في بلدان الاستقبال، باعتبارها تمثل اليوم بين 48 و50% من المهاجرين، واستطاعت إلى وقت قريب أن تتبوأ مكانة متميزة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المهجر.

ولذلك نسائلكم، السيد الوزير: ما الذي ستقومون به لحماية حقوق المرأة المغربية المهاجرة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف معزوز، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف**بالمغاربة المقيمين في الخارج:**

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي جا في وقته، وأنا

كوريا الجنوبية، من الفلبين، من (la Chine)، من (l'Algérie) ومن التاييلاند.

وبالتالي، غير مقبول اليوم، أولا آش تيديروا المفتشين ديالكم في عين المكان، اللي هو هاذي مسؤوليتهم باش يميشو يفتشوا؟

الحدث الأخير اللي أشار له الزميل ديالي، وفاة أحد المهندسين اللي داخل بـ (passeport) تناوع السياحة، تهريب العملة، لأن هاذو تبتخلصوا هنا وكيميشو كيصرفوا في السوق الأسود وتيخرجوا العملة، وبالتالي غير مقبول اليوم أنه الوزارة ديالكم وباقي المتدخلين أيضا يبقاو تبتفجروا.

استدعيناكم، السيد الوزير، للاجتماع تناوع اللجنة المختصة من أجل دراسة وضعية الحقوق الأساسية للأجراء باش نتوقفو عند كل هاذ الإشكالات.

ولذلك، اليوم غير معقول المكاتب الشريف للفوسفاط تدير استثمارات عمومية، وفي الأخير ما تخلق ولا منصب تناوع شغل في البلاد، ماشي معقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بأن هاذ الإشكالية خصنا نتكلمو عليها بهدوء كبير وإصرار، لأنها من دون شك أن كل الأشياء اللي أثارها السيد المستشار المحترم هي واردة، الحماية ديال حقوق الناس، الحماية ديال الحقوق ديال المجموعة الوطنية بتأدية الضرائب، الحماية ديال السوق، الحماية ديال فرص الشغل بالنسبة للمواطنين ديالنا، هاذي كلها إشكاليات اللي حاضرة.

ابغيت نأكد بالنسبة للحالة ديال المهندس الكوري الذي ذكرتم، اللي هو توفي في حادثة الشغل اللي إسمه "يو جاو سونغ"، هاذ المهندس كان تيشغل في إطار قانوني، وكان عندو ترخيص وعندي الملف ديالو.

إذن باش ما نبقاوش نثيرو أمر اللي هو ما كاينش، وكتنأسف لموت هذا المهندس، كيف ما كانت الظروف باش ادخل.

الآن أظن بأنه الإدارة ديالنا غير مهيأة لحد الآن باش تواجه الهجرة السرية، خصنا نبدأو بتقريب المعلومات، بالرصد ديال المعلومات، بتتبع هاذ المعلومات باش تكون عندنا سياسات اللي ولا بد منها.

طبعا هذا فيه جانب زجري اللي ضروري، فيه جانب اللي خصو إعادة النظر ربما في القانون، فيه جانب ديال التعبئة وتهيء الإدارة العامة اللي كتكلف بهاذ الأمور ديال التشغيل، من دون شك هاذي كلها أمور كاينة، ولكن من دون شك على أن هاذ الإشكالية اللي جديدة بالنسبة لبلادنا، خصنا نتعاملو معها بلا مزایدات.

شكرا.

واش أتم، آ السيد الوزير، تتعطيو للمرأة الأهمية اللي اعطاها لها الدستور اللي تتحيلونا على النصوص ديالو؟ ما تتعطيهاش.

وغادي نوري لك السبب، السيد الوزير، ساهل. واش، آ السيد الوزير، الحزب ديالي تيكبت لكم وتيستدعيكم باش تجيو للجنة، انما والسيد وزير الخارجية، وما تتجاوبوش، والرسالة تمشي من عند رئيس الفريق وتمشي لعند رئيس اللجنة ديال الخارجية، ومن عند رئيس لجنة الخارجية تمشي لرئيس مجلس المستشارين، ومن عند رئيس مجلس المستشارين تمشي لرئيس الحكومة، اللي تصفظها لكم وما تتجاوبوش عليها. وإلى ابغيتو حتى نعطيكم الأرقام ديال الرسائل، ها هما عندي، السيد الوزير، ها هما عندي الأرقام ديالهم.

زد على هاذ الشي، السيد الوزير، تتعرفوا بأن المرأة الآن تتشكل حوالي 47% من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج، أي 1.389.893 من النساء ديال 3,4 مليون، هاذ الشي في ماي 2012، وهاذ المصادر من وزارة الخارجية، منهم برلمانيات، منتخبات، محليات، نساء قانون، طبيبات، فنانات، مقالات، عاملات ومساعدات منزلية.

ولكن أين هو العمل اللي اعملتو لهم، السيد الوزير؟ أشنو هو الاهتمام اللي درتو بهم؟

اسمح لي باش نقول لك بالصرحة، إلى كانت المعاملة ديالنا مبنية هنا على الصراحة، أن الحكومة ما عندهاش سياسة، ما عندهاش خطة عمل واضحة ومتكاملة تجاه النساء المهاجرات، ما عندكش، السيد الوزير، أي سياسة، وإلى كانت عندكم تتطلب منكم تقدموا للرأي العام وللبرلمان وثيقة واضحة في هذا الصدد. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في

الخارج:

أنا غير السبي شكيل مع كل الاحترام اللي ككنن لك، ابغيت عفاك نصح بأن اللجنة اللي استدعتنا أتني جيت لهاذ اللجنة وكان عندي معها اجتماع مطول حول...

خليني، الله يخليك أنا كنجاب، السيد المستشار.. أتكلم عن نفسي، أنا جيت للجنة ودرت معها اجتماع مطول، وكان الأمر يتعلق بالقضية ديال هولندا.

الله يخليك باش ما تكونش تمرير... شوف أنا ما فياش المخاطر، الله يخليك، أنا تتحداك حتى أنا، حتى أنا كتحداك بالوثائق، وعندني (le PV) ديال (la réunion)، ودوزنا فيها 4 ساعات، وراهم كانوا هنا الناس حاضرين.

متفق معكم على أهم المعطيات اللي قلتوها، وكزيد وكناكد على أن دستور المملكة في صبغته الجديدة، فعلا خص، بما لا يخص به أي دستور في العالم، يعني مجاريه بخمس فصول خاصة زيادة على كل الفصول اللي كيمكن تسهم بكيفية أخرى كمواطنين آخرين. زيادة على هذا، الدستور أعطى للمرأة قيمة مهمة وقيمة خاصة.

ثم المغرب، والكل يشهد بهذا، احرز على واحد التقدم مهم في كل ما يتعلق بشؤون المرأة من خلال مدونة الأسرة، من خلال قضية يعني الجنسية، للأطفال خاصة بالنسبة للمرأة المهاجرة، الشيء اللي اليوم يعني يمكننا نقولو كايين آليات داخلية للمغرب اللي كنسمح لنا أننا نخصو المرأة في العديد من الميادين.

بالنسبة للهجرة، وأنا متفق معكم على أن كايين واحد التصاعد في تقريبا في الخمس/عشر سنوات الأخيرة ديال الهجرة النسوية، سواء بالنسبة للتجمع العائلي أو بالنسبة للهجرة اللي يمكن لي نسيمها المستقلة للمرأة، اللي جعلتنا أننا نوصولو لتقريبا اللي قلتو 48 حتى 50% ديال النساء في الهجرة، واللي من خلالها ولله الحمد المرأة المغربية تبوات يعني بعض المناصب مهمة في بلدان المهجر، في الميادين الاقتصادية، في الميادين السياسية، في الميادين الاجتماعية والجموعية، هذا شيء مكتسب وكنعترؤ به.

ولكن موازاة مع هذا، وخاصة مع الأزمة الاقتصادية الحالية، المرأة المغربية المهاجرة ابدت كأخيها الرجل كنعرض لواحد التعامل اللي هو كيضر بالمصالح ديالها، وخصوصا بالنسبة للمرأة كايين أمور اللي كتعلق بالمرأة كمرأة ماشي كهاجرة فقط، ولكن كمرأة وخاصة كهاجرة، الشيء اللي... وقبل من هاذ السنة، قمنا بواحد الإجراءات اللي أولا الهدف منها هو تحسيس المرأة المغربية بكل الحقوق ديالها هنا وهناك، هنا بالمغرب وبلدان المهجر، خاصة فيما يتعلق بالأمر العائلي والشخصية وقانون الشغل.

ثانيا، قوينا الجمعيات ديال مغاربة العالم في المهجر اللي كتعنى بشؤون المرأة، من الناحية التنظيمية ومن الناحية المادية.

ثالثا، قمنا بواحد العدد ديال الجولات التحسيسية من طرف مختصين، باش يفسروا للنساء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. هناك تعقيب؟ تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، اسمح لي باش نقول لك صراحة أنكم النصوص ديال الدستور حافظينها ما عندي ما نقول، ولكن فين هو التطبيق ديالها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول ترشيد النفقات ومراجعة نمط حياة الإدارة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف، تفضل السي عذاب الزغاري.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

فالمواجهة ديال الأزمة المالية وإيقاف تفاقم العجز وتقليص... لجأت الحكومة إلى مجموعة من التدابير، منها ترشيد نفقات الإدارة في مجال الاستتار، ولكن أيضا، وهذا مطلوب بقوة، ترشيد نفقات التسيير.

لكن كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، نمط حياة الإدارة المغربية تجعل ميزانية التسيير مرتفعة وبدون المردودية المطلوبة. فالإدارة تملك حظيرة هائلة من سيارات الخدمة، يتم استعمالها في كثير من الأحيان بدون تدبير عقلاني، وأحيانا أخرى لقضاء الأغراض الشخصية للمسؤولين.

كما تستهلك سيارات الدولة مبالغ ضخمة من المحروقات، تزداد بكثير عن الحاجيات الحقيقية، بالنظر للنظام المعمول به حاليا من شراء المحروقات والاستعمال المكثف للسيارات العاملة بالبنزين رغم غلائه، والفواتير المنفوخ فيها للإصلاح، حيث يمكن أن يتجاوز الإصلاح على الورق ثمن السيارة في سوق السيارات المستعملة، وهذا كثير من الملاحظات التي أثارها المجلس ديال المراقبة ديال الحسابات.

كما أن الإدارة تشتري حاجياتها للتسيير الإداري بأثمان مضاعفة أحيانا للأثمان المعمول بها في السوق، وغياب معايير وأثمان مرجعية، لأنه تيدفعوا المزدودين بحكم أنهم كينعلطوا في الخلاص وذلك الشيء، وكنكون الأثمنة عالية ولما تمشي تصقصيها على برا تتلقى أئمة أخرى.

وتنظم عدد من الوزارات ملتقيات في فنادق فخمة مكلفة رغم وجود إمكانيات لعقدها في قاعات عمومية، وهذا الموضوع يفرض التفكير في إنشاء مركز عمومي للملتقيات والندوات والمناظرات، حيث لا يوجد بالعاصمة، رغم كثرة الملتقيات والمنتديات والمناظرات، مركز يمكن له استيعاب هذه الأنشطة وتنظيمها بفنادق فاخرة مكلفة ماديا.

كما نلاحظ كثرة الأسفار للخارج من طرف مسؤولي الوزارات ومؤسسات الدولة، رغم أن ذلك مكلف لخزينة الدولة وبدون أي مردودية أحيانا، مما يفرض انتقاء الملتقيات الدولية والأسفار ذات الفائدة والمردودية في برجة تنقلات المسؤولين والأطر إلى الخارج.

كما تلجأ عدد من الوزارات وباقي مؤسسات الدولة إلى مكاتب

لعنوا الشيطان، ما تبقاوش تكذبوا على المواطنين شي اشوية. أنا ابغيت نرجع نكمل الإجراءات اللي تعطات لصالح المرأة المهاجرة، كتزيد على الأمور اللي قلنا وباحترام لكل الأخوات والإخوان المستشارين، على أننا أعدنا واحد الدليل...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الله يخليك، خليو الوزير يكمل، خليو الوزير يكمل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في**الخارج:**

أنا غير اللي ابغيت نقول لك، أنا ما عندي حتى شي دعوة لم أستجب إليها، ما عنديش، إذا كان الأمر خصو يتعلق بالكتابة...

السيد رئيس الجلسة:

آ السي شكيل، الله يخليك، الله يخليك، خليوه يكمل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في**الخارج:**

لا واهي احنا هنا كنعصيو دابا اهنايا، ياك؟ شوف أنا أحترم...

السيد رئيس الجلسة:

اجلس آ السي شكيل، وا السي شكيل الله يهديك، خلي السيد يكمل، خلي السيد الوزير يكمل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في**الخارج:**

ابغيت نكمل بالإجراءات، الله يخليك، لأن قننا بإنجاز واحد الدليل خاص بالمرأة وبال حقوق ديالها، ونشرناه وكنوزوه في كل بلدان المهجر. كذلك، هيأنا واحد عقد نموذجي لحماية المرأة المهاجرة، وحتى الرجل، الناس اللي ما عندهمش واحد المستوى ديال الدراسة كبير، واللي ما كيقدرش يدافعوا على الحقوق ديالهم من خلال العقود.

ثم كذلك، مشروع القانون اللي تقدم به السيد زميلي وزير الشغل مشكورا الأسبوع الماضي لعمال وعاملات البيوت، أدخلنا فيه وأقمننا فيه كذلك العاملات والعاملين المهاجرين لنحصن حقوقهم، على الأقل من باب الحماية هنا بالمغرب قبل أن يذهبوا، باش يعرفوا راسهم أن العقد اللي عندهم راه عقد مسلم و موافق عليه من طرف السلطات المغربية، باش تكون عندهم واحد الحماية.

هاذو إجراءات اللي تم اتخاذها واللي كين جزء تقريبا، ما عدا هذه الأخيرة اللي عاد في المشروع، الكل يطبق وينفذ. وتقوم ونجول في العالم باش نفسرو للأخوات ديالنا المهاجرات هاذ الأمور هاذي.

شكرا.

الصيانة، المشكل ديال التكلفة العالية، هاذ المشاكل كلها أننا نحاولو نخرجو في إطار هاذ قانون المالية المقبل بواحد التصور كامل ديال كيفية تدبير وكذلك كيفية تقليص هاذ النفقات.

من جهة أخرى، بالنسبة لنفقات الإيواء والاستقبال والفندقة، هنا كذلك وقع تقليص ديال 50% من حجم هذه النفقات، وذلك عن التقليص إلى الحدود الدنيا في النفقات المرتبط بالاستقبال والفندقة والإيواء والتغذية، وحصص مصاريف تنظيم المؤتمرات وتظاهرات المهام والسفريات للخارج في الحد الأدنى الضروري للتمثيل الرسمي.

هذا كذلك من بين الأمور اللي اخذينا على عاتقنا في إطار التهييء ديال القانون التنظيمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابات الواضحة، وهذا هو ما نعمله كغاربة يريدون أن يحافظوا على المال العام، يريدون أن يكون الترشيد بدل إزالة الوسائل الأساسية للميزانية.

إذن انتم متفقين معنا، السيد الوزير، على أنه هاذ المسائل اللي قلنا كابنة، وخير دليل هو المجلس الأعلى للحسابات، لما كنتصنحو يعني المشاكل اللي كيتطرق لها، تنلقوا واحد المسائل كثيرة. وهذا تيجيلنا، ما كين مشكل، احنا غير تكون الحمد لله الأمور في إطار التوافق، ما كين مشكل.

إذن احنا، السيد الوزير، كنعطرحو هاذ السؤال لأنه احنا عندنا يقين وعندنا الثقة في الحكومة ديالنا، لأنه الشعار اللي هزوا المغاربة والشعار اللي هزاتو الحكومة وهو محاربة الفساد، وهاذ محاربة الفساد ماشي ساهلة، يعني كنجي من أسسط المسائل إلى أعلى المسائل، لأنه لما غادي يتفعل هاذك المشاكل ديال المجلس الأعلى للحسابات ويتعاقبوا الناس اللي ما احترموش المال العام، وهذا هو اللي خاص، لأن المغاربة راه تطلبوا اشوية ديال الإنصاف، ماشي واحد يعني ادا واحد العدد ديال الملايين وامشى راه جالس مع راساتو كيتسارى وهو ماشي هنا، والمغاربة كيشوفوه وكيعرفوه وما كيقدرؤا يديروا حتى شي حاجة، هذا هو اللي كيخلق نوع شوية من الاستياء، لأنه المال العام ديال المغاربة كاملين.

وانتم مسؤولين، السيد الوزير، والحكومة كذلك مسؤولة على الحماية ديالو، رغم أنه المجهودات اللي تدارت وتدارت واحد العدد ديال الجمعيات، ولكن مازال خاص واحد اللجنة اللي يمكن لها تسهر على هاذ الشي ديال الصفقات وتعرف الإمكانات اللي كنعحتاج يعني الوزارات، كل وزارة

للدراست لإنجاز دراسات بإمكان أطر الوزارة أو المؤسسة المعنية إنجازها بدون تكاليف أو بتكاليف جد متواضعة مقارنة مع تكاليف التعاقد مع مكاتب الدراسات، وتزداد التكاليف ارتفاعا باللجوء لمراكز دراسات أجنبية رغم وجود مراكز وطنية يمكن لها إنجاز دراسات بأثمان أقل.

السؤال، فما الذي ستقومون به، السيد الوزير، من تدابير وإجراءات قانونية وتنظيمية لتمط حياة الإدارة للحد من التبذير، وترشيد النفقات، حماية المال العام، واستعمالها فيما فيه فائدة ومردودية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي على هذا السؤال الهام، والتي تيمشي في إطار التوجه الحكومي الهادف إلى ترشيد النفقات والتقليص من نمط حياة الإدارة.

وأريد أولا أن أؤكد حرص الحكومة على مواصلة نهج ترشيد وربط الإنفاق العمومي بالحاجيات الضرورية، وجعل النجاعة والفعالية في صلب النفقة العمومية، من خلال مواصلة، أولا، تقليص نمط عيش الإدارة، ثم كذلك العمل على تأسيس مبدأ الاستغلال المشترك للوسائل المتاحة، فضلا عن العمل على إيجاد بدائل تمويل كفيلة بتخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

وفي هاذ الإطار - اسمح لي، السيد المستشار المحترم- أن أعطيكم بعض الأرقام والتطورات التي عرفتها النقط اللي طرحتو في السؤال ديالكم:

بالنسبة لحظيرة السيارات، ابغيت نعطيك واحد الرقم أن بالنسبة للنفقات المرتبطة بتدبير وصيانة حظيرة السيارات وقع، أولا، التقليص من نفقات الاقتناء ديال السيارات ما بين 2013 و2010، خفضنا في هاذ الميزانية بـ 44% هاذ النفقات. إذن تدار واحد المجهود كبير باش يمكن لنا تقلصو من النفقات ديال اقتناء السيارات.

النقطة الثانية، هي كذلك العمل على ترشيد استعمال هاذ السيارات. تدارت دورية كذلك ديال السيد رئيس الحكومة أولا اللي تياكد فيها ضرورة الامتناع عن شراء سيارات إلا في الحالات الضرورية والمعللة، مع اللجوء إلى عملية الكراء المنتهي بالشراء، مع حصر اللجوء إلى الكراء في مدة زمنية ديال 15 يوم فقط، وكذلك العمل على وضع لجنة خاصة يترأسها السيد رئيس الحكومة الهدف ديالها وهو إعادة النظر في حظيرة سيارات الدولة باش نشوفو الكيفية ديال النقط اللي طرحتيو، المشكل ديال

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الأطر، أيها الحاضرون،

السؤال ديالنا، السيد الوزير: نص البرنامج الحكومي المصادق عليه من قبل البرلمان بتاريخ 26 يناير 2012، في موضوع الشراكة مع الجمعيات ودعمها على ضرورة إقرار معايير شفافة لتمويل برامج الجمعيات وإقرار آليات لمنع الجمع بين التمويلات واعتمادات طلب العروض في مجال دعم المشاريع.

السيد الوزير،

في هذا الإطار، قتم مؤخرا بتحديد الجمعيات التي ستستفيد من دعم وزارتك. وعليه، نسألكم كما يلي:

- ما مدى التزامكم بما جاء في البرنامج الحكومي في الشق المتعلق بدعم الجمعيات؟

- ثانيا، ما هي المعايير المعتمدة في اختيار الجمعيات المستحقة لدعم المال العمومي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

نيابة عن زميلتي، السيدة الوزيرة، يطيب لي أن أوافيكم بعناصر

الجواب الآتية:

أولا، صحيح أن البرنامج الحكومي تضمن تأكيد على هذه الشراكة مع الجمعيات لتنفيذ برامج في قطاعات متعددة، حيث ما كان هناك العمل الطوعي المدني. إذن العمل بشراكة مع الجمعيات خيار استراتيجي لإنجاح البرامج الاجتماعية في هذا القطاع.

ثانيا، في إطار الاحترام ديال الالتزامات ديال البرنامج الحكومي، تم الإعلان عن طلب تقديم مشاريع برسم سنة 2012، وآخر برسم سنة 2013، لصالح الجمعيات العاملة في المجالات تدخل القطب الاجتماعي، وطبعا هاذ الشيء كله منظم في واحد المسطرة، واللي فيها واحد الدليل أيضا مساعد لاستيعاب هذه التدابير والإجراءات وكذلك الآجال المحددة.

بعد الثاني في التعاطي مع هذا الملف، هو أنه تعزيز الحكامة المتعلقة

ووزارة، أشنو هي الأئمة ديالها في السوق، وهاذ الشيء راه جا في الجواب ديالكم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فكما جاء في تدخلكم وتعقيبكم، من بين الأمور الأساسية التي قننا بها وهي وضع مرسوم جديد للصفقات العمومية. هاذ المرسوم الجديد للصفقات العمومية الهدف ديالو الأساسي وهو أولا أن يقوي الشفافية، ثانيا كذلك أن يؤدي إلى التقليل من النفقات من خلال تجميع الصفقات العمومية، واللي غادي يجعل كذلك أنه غادي يمكن من جهة أخرى على أننا نخلصو من التكاليف، وتكون كذلك أثمان مرجعية اللي من خلالها الواحد يمكن لو يحدد واحد المستوى.

وزدنا واحد الأمر اللي هو أساسي، وهو أن ملي الإدارة كنتقدم هاذ طلب العروض، غادي تحدد فيها كذلك الغلاف المالي اللي هو منتظر، اعلاش؟ لأن كان في الماضي كين تلاعبات، كين الناس اللي عندهم المعلومة، وكين الناس اللي ما كانش عندهم المعلومة، وبالتالي تيجيها هي هاذيك والآخرين مساكن تبتعدوا عليها، وبالتالي ما كياخدوش الصفقة، ومن بعد تبيداو يزيدوا في الأسعار. إذن هاذ العملية كلها ابغينا نلحها بكيفية نهائية من خلال أنه تكون الشفافية التامة في هاذ النقطة.

النقطة الأخرى كذلك وهو أننا في إطار هاذ المرسوم الجديد، أعطينا العناية القصوى للمقاولة الوطنية والمقاولة الصغرى المتوسطة اللي غادي يجعل أن 20% ديال الصفقات العمومية على الأقل غادي تمشي للمقاولة الصغرى والمتوسطة الوطنية، باش نخلقو فرص الشغل وباش كذلك نحسنو وتقوي الإنتاج الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في

هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول المعايير المعتمدة في توزيع الدعم المالي العمومي على الجمعيات، وسيتولى الإجابة بالنيابة عنها الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل.

لهاذوك الجمعيات ديال المجتمع المدني، كيفما كانت الاهتمام ديالها، سواء كانت اجتماعية ولا ثقافية ولا رياضية ولا اقتصادية، ولكن الفصل 12 هو واضح، السيد الوزير، الفصل 12 هو تيعطي واحد الصراحة كون هاذ الجمعيات المهمة بقضايا الشأن العام اللي تتساهم في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذلك في تفعيلها وتقييمها.

والفصل 139 اللي تيمكن الجمعيات من تقديم عرائض تهدف إلى مطالبة المجلس المنتخبة بإدراج نقطة تدخل في اختصاصها ضمن جدول أعمالها، لكن مادام الأمر تيتعلق بهاذ الجمعيات اللي تتلقى دعم ديال المال العمومي، هنا تبقى المسؤولية تتقتضي منكم، السيد الوزير، إخضاعها للمبادئ العامة المذكورة دستوريا، باش تكون واحد المحاسبة اللي هي فيها واحد المحاسبة والشفافية وديمقراطية حماية المال العام من الهدر.

وابغينا تكون واحد الرقابة، هنا تتكون واحد رقابة المطلوبة على أوجه صرف هذا الدعم المقدم للجمعيات، احنا في نظرنا يجب أن تكون قبلية وبعديّة.

قبلية اعلاش؟ لحقاش تشترط واحد ضرورة تقديم برنامج عمل (le plan d'action)، وعلى أساسها تتلقى الجمعية الدعم، وبعديّة من خلال مراقبة مدى تنفيذ هذا البرنامج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

شكرا السيد الرئيس.

هو السيد المستشار التدخلات ديال الحكومة في المجال كله ديال العمل الجمعي، أتم تتابعون الآن أن هناك مسار في إطار واحد الحوار وطني يروم مراجعة كل هاذ المنظومة المتعلقة بتدبير الشأن الجمعي، بالإضافة طبعا إلى تفعيل ما أشرتم إليه من مقتضيات دستورية وأحكام اللي هي مستجدة في المجال.

فلهذا، اللي نبغي نأكد لكم ونطمئنكم، بأنه الشركات مع الجمعيات غتكون أحد المحاور الأساسية اللي غادي ينصب عليها الحوار الوطني، واللي فيه شراكة واسعة حكومية ومدنية ومؤسسات وطنية من أجل أننا فعلا نبنيو واحد المنظومة قانونية وتنظيمية ومؤسساتية اللي تخلي فعلا الجمعيات يكونوا في مستوى التحدي اللي هو اليوم رفعه الدستور اللي هو بطبيعة الحال أن يكونوا شركاء في صياغة السياسات العمومية، في تنفيذها وفي تتبع التنفيذ ديالها وكذلك في تقييمها.

هاذ الشيء ماشي ساهل، بالنصوص موجودة لكن إخراجها لكي تصير قوانين وتنظيات ومؤسسات، هذا هو الورش اللي احنا اليوم بصدودو إن

بهاذ النوع من التدخلات والمشاريع المشتركة، من خلال إطلاق واحد الافتتاح يعني اللي هو خارجي حوالي تقريبا 900 مشروع يتمول في المرحلة 2008-2011، بالإضافة طبعا للرقابة العادية اللي كتم على مستوى العمل ديال جميع المصالح ديال الوزارة.

فيما يتعلق بالإجراءات المعتمدة من أجل ضمان ما يعبر عن انشغالكم، السيد المستشار، كين:

أولا، تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص عبر الإعلان عن طلب تقديم مشاريع، مما يجعله متاحا لكل المتدخلين الجمعويين؛

ثانيا، هناك اشتراط أساسي هو ملاءمة الدعم مع المجالات اللي هي موضوع اشتغال القطب الاجتماعي في إطار الإستراتيجية المعتمدة 2012-2016؛

ثالثا، أن المسطرة المعتمدة والمعايير الدقيقة، وأساسا ما يلي:

- أولا، خص تكون الجمعية اللي كنستافد من هاذ الشيء هذا تدار بطريقة ديمقراطية، بمعنى كين مكتب ينتخب، كين تقارير أدبية، مالية... إلخ، لا بد من هاذ الوضعية تكون وضعية معتمدة.

- أيضا الأهلية ديال الجمعية، لا من ناحية الموارد البشرية ولا المادية ولا كذلك الخبرة في المجال اللي هو موضوع ديال الشركة مع مجال اشتغال الوزارة.

- كذلك كين معيار آخر اللي هو دقة الأهداف المسطرة ودقة الاستهدافات الاجتماعية (الشرائح والفئات اللي هي معنية بهاذ العمل).

- معيار مهم أيضا هو تعدد الشركاء، أي كل ما كانت الجمعية قادرة أنها تعي شراكات واسعة، حكومية وغير حكومية، كلما كانت مؤهلة أكثر أن تكون شريك في هاذ العمل.

وكين أيضا عمل مهم مرتبط بقيمة الشراكة، هو أنه نسبة مساهمة الجمعيات لضمان طبعا استدامة وديمومة هاذ النوع من المشاريع باش ما تكونش عملية معزولة عن أي دور أو مشاركة ديال الجمعيات.

بطبيعة الحال الحكامة كحط لازم، الافتتاح عملية عادية، هاذ الشيء كله أعطانا الحصيلة الآتية:

تم انتقاء 175 مشروع من أصل 864، الاستفادة شملت تقريبا حوالي 60 ديال الأقاليم وغطات كل مجالات تدخل القطب الاجتماعي. كين مجموعة من الأرقام مهمة جدا أيضا إن شاء الله أفيدكم بها السيد المستشار.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، ولكن انتما، السيد الوزير، تتعرفوا أن الدستور اللي جا ديال فاتح يوليوز تيعطي واحد الأهمية بالغة

وذلك تعزيرا للترسانة القانونية لفائدة الأشخاص المعاقين، اعتبارا للدور الحيوي الذي تضطلع به الولوجيات في عملة الإدماج الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص، وهو ما شكل نقلة نوعية في المجال التشريعي ومكسبا هاما، أعاد الأمل في حياة كريمة بفعل المعاناة الحقيقية التي تلاقيا هاته الشريحة من المجتمع.

لكن، واقع الحال يضعنا أمام حجم الهوة بين مقتضيات هذا القانون وتطبيقه على أرض الواقع، لتبقى العديد من مقتضيات هاذ القانون حبرا على ورق، وبالتالي ضياع المقاصد النبيلة التي روعيت في صياغة هذا النص نظرا إلى شبه الغياب التام للولوجيات في البنيات المفتوحة للعموم أو المعدة للاستعمال الجماعي بفعل غياب التجهيزات الواجب توفرها لجعلها سهلة الولوج والاستعمال من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة.

والنتيجة أننا أصبحنا أمام قانون يعتبر من حيث المبدأ متقدما من الناحية القانونية على معطيات الواقع المغربي بفعل غياب إرادة حقيقية لتزليل مقتضيات هذا القانون، مع ما يعنيه ذلك من غياب حقوق هاته الشريحة من المواطنين.

من أجل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول الآليات العملية الكفيلة بتطبيق مقتضيات هذا القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

لا يخفى عليكم، السيد المستشار، أن الموضوع ديال المعاناة ديال الأشخاص اللي هما في وضعية إعاقة هو واحد التفاعل بين أمرين، بين العجز الذاتي اللي تيكون مرتبط بواحد الإشكال بدني أو ذهني أو نفسي أو ما شابه، وبين المحيط ديال هاذ المواطن، وكلما كان المحيط ما فيش مساندة ومساعدة للتغلب على هاذيك آثار العجز الذاتي كلما كتكون الإعاقة ذات أثر بليغ على نفسية وعلى اندماج هذا المواطن في المحيط ديالو.

من هنا السياسات العمومية تذهب إلى بعدين، التعاطي مع العجز الذاتي من أجل علاجه طبيا، إلى آخره، وكذلك تحسين شروط الولوج إلى الحياة الاجتماعية من خلال التغلب على المعوقات الخارجية.

من هنا تأتي الولوجيات كإحدى الإيجابيات التقنية والعملية والتكنولوجية أيضا اليوم لكي تجعل هاذ الشخص اللي عندو هاذ العجز الذاتي اللي يمكن يكون طبيعي، يمكن يكون ناتج عن حادثة، يعني يولج الحياة في مختلف المجالات ديالها.

شاء الله كحكومة بشراكة واسعة من أجل أننا نمتلكو هاذ المنظومة القانونية الجديدة، اللي تخلينا فعلا نمشيو نحو هاذ النوع من الإنجازات الدستورية الكبيرة.

غير باش تعرفوا غير بالنسبة للوزارة يعني ديال التضامن والأسرة، راه الرقم الآن ديال دعم الجمعيات في إطار هاذ الشركات تيوصل تقريبا 23 مليار ديال السنتم، فيها 65 مليون درهم غير القطب الاجتماعي، و155 مليون درهم للرعاية الاجتماعية كمؤسسة بطبيعة الحال، و10 ملايين درهم في إطار التعاون الوطني، و7 مليون درهم مع الوكالة ديال التنمية الاجتماعية.

هذا قطاع وحيد، إذن هناك إمكانيات عمومية كمشي للجمعيات، وعندها آثار اجتماعي ملموس على الساكنة وعلى المواطنين، لكن المراجعة للمنظومة كلها هي اليوم إن شاء الله مشروع حوار وطني نتمنى إن شاء الله أن ننجح في إخراج ثمراته للمجتمع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني كذلك المطروح على السيد الوزير، وموضوعه غياب الولوجيات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد عزيز البار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تتمتع بلادنا بمؤهلات استثمارية كبيرة بالنظر لموقعها الجغرافي بالقرب من أوروبا، واعتبارها بوابة القارة الإفريقية، وطابع الأمن والاستقرار التي تنعم به، وكذا المشاريع الاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية والخدمية، وهي مؤهلات من الممكن أن تجعل بلادنا رائدة في استقطاب رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية.

الولوجيات، أستسمح، أستسمح، أستسمح... شفوي حول غياب الولوجيات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي اللي كاين... عاود التوقيت. شكرا.

المستشار السيد عزيز البار:

في مسعى لبلادنا للنهوض بأوضاع فئات الأشخاص في وضعية إعاقة، تم تكريس هذه الإرادة بصدور قانون رقم 03.10 المتعلق بالولوجيات،

شي حاجة، لا على مستوى النقل...

واش هاذ المواطن، هاذ الفئة ديال المواطنين، التشريع ها هو كين، الواقع، لأن هاذ المسألة ما كحتاجش لواحد طول التفكير، كحتاج للإرادة، كين ولا مكينش.

لأن دابا احنا غير اليوم، السيد الوزير، حالة، هاذ التلاميذ اللي جاو الآن باش يحضروا معنا، طفل معاق، هادي مؤسسة، هذا غير على سبيل المثال، هزوه اصحابو باش يطلعوه للمنصة، هاذ الشي لقيناه دابا هادي غير حالة لأن هذا غير استثناء، ولكن القاعدة لأن هذا ماشي دائما كين، القاعدة ما كيناش في المجتمع، احنا مغيبين الإنسان المعاق في التدبير اليومي للشأن العام.

احنا اللي كنبطبو، السيد الوزير، مسائل ملموسة، قولوا لنا في المؤسسة الفلانية كينة، في القطاع الفلاني كين، لأن ملي كنخرجو للشارع ما كنبطبو حتى حاجة وكنشوفو هاذ الحالات ديال المواطن وكنحس لأنه خارج التفكير ماشي ديال الحكومة بوحدها لأن (ça passe dans l'esprit)، هادي ثقافة، ما عندناش هاذ الثقافة ديال كين واحد المواطن معاق خصنا نلتفتو له.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

شكرا السيد المستشار.

هو القول بأن ما كين حتى شي حاجة، دائما التعميم يوقع في الخطأ. كين مجهودات تبذل، كين إدارات فيها هاذ الشي، كين مجهودات، لكن لاحظ معايا ملي تنتكلمو على أنه قانون صدر في 2003 حتى 2011 عاد كيخرج مرسوم تطبيقي هادي إعاقه حقيقية من الناحية ديال التعاطي مع الواقع.

اليوم، 2011، وتعرفون 2011، 2011 هي سنة استثنائية بجميع المقاييس، ما كيناش في وضع عادي، اليوم الحكومة ملي كنتكلمو على هاذ التدابير وعلى هاذ العمل التنسيقي الآن المكثف اللي خدام من أجل تفعيل هاذ المرسوم، هادي سياسة حكومية الآن فيها وضوح، لأن فيها خطوة تأخرت لسنوات، ولكنها الآن جاهزة وعليها الاشتغال، والمجال متعدد ليس فقط الولوج إلى مرفق الولوج، الولوج اليوم إلى الإعلام العمومي ربما يكون أسوأ عندما لا يجد الشخص اللي عندو إعاقه أنه يتبع تلفزيون بلغة الإشارة أو كذا، هذا واحد العنف كيتارس على هاذ المواطن بطريقة إقصائية يومية.

إذن عندنا اليوم مرسوم، عندنا تشاور موسع، يوم إن شاء الله 18 يونيو في مراكش غادي تكون في إطار واحد تدقيق هاذ السياسة العمومية والتفصيل ديالها، وكذلك كسياسة تشاورية كين واحد الندوة في مراكش

هنا نبعيو نسجلو أيضا بأسف هو أنه هاذ القانون اللي كينظم الحق في هاذ الاستعمال للولوجيات في مختلف المجالات، سواء كانت نحو النقل أو نحو يعني الإعلام أو ما شابه، القانون صدر في 2003، ولكن للأسف الشديد أنه تقريبا حتى 2011 عاد خرج المرسوم التطبيقي، أي ثمان سنوات من الانتظار في المرحلة السابقة.

اليوم الحكومة يعني باشرت هاذ الورش هذا من أجل أنها تنجز فيه ما يجب إنجازها لمصلحتها وللأشخاص في وضعية إعاقة:

أولا الوزارة عندها مسؤولية التنسيق لأنها القضية ترتبط بكل القطاعات اللي عندها علاقة بالأشخاص اللي عندهم هاذ الإشكال، كين قطاع الداخلية، كين السكني والتعمير وسياسة المدينة، كين التجهيز والنقل، كين الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، كين الاتصال، إلى آخره.

أيضا هاذ المرسوم غادي يتم التفعيل ديالو من خلال تكثيف الحملات التحسيسية لجعل الانشغال بهاذ المرسوم مسألة مجتمعية يعني من الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة من أجل تمتيعهم بالولوج إلى خدمات الدولة والمؤسسات المدنية والاندماج الاجتماعي.

كين أيضا تدخل على مستوى تأهيل المهندسين والتقنيين في الجماعات والوكالات الحضرية، إلى آخره، من أجل أنهم على مستوى الهندسة وعلى مستوى التدخلات ديالهم تراعي هاذ الموضوع.

كذلك على مستوى النقل، اعتماد معايير على مستوى الولوجيات.

في الاتصال أيضا اعتماد لغة الإشارة في البرامج اللي عندها واحد الخصوصيات في إطار طبعا مندرج على مستوى يعني الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الإخباري من أجل تمكينهم من هذا الحق من التتبع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

السيد الرئيس، وأعتذر.

السيد الوزير،

تحدثت عن الثمان السنوات أو ثمان سنوات عجاف، لأن حينما نتحدث عن الولوجيات نتحدث عن شيء ملموس، تقنيات ووسائل اللي كنتسهل على المواطن ذوي الاحتياجات الخاصة أنه يستفيد من الحياة العامة، سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، الإشكال فين كين؟ هو أنه هاذ السؤال طرحناه على الحكومة السابقة واحنا كنعادو نظرحوه، يمكن كنعادو نظرحوه بنفس الصيغة، كينة شي أمور، السيد الوزير، ما فيباش الانتظار، لأن واحد الفئة من المواطنين المغاربة في الهامش، احنا كنتحدثو على الولوجيات، كنتحدثو عن الملموس، دابا نخرجو للشارع ما غنلقاو حتى

الملك الغابوي؟

ولماذا لم يتم إشراك المجتمع والقبائل المعنية في هذا التحديد؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

يعني بين الأمس واليوم الفريق الحركي مشكورا طرح نفس السؤال في الغرفتين، هذا كأكد على الحرص وعلى الاهتمام بالموضوع، ولكن هاذ السؤال تكرر بما يفيد أن هناك إشكال ربما في التواصل وفي إدراك فين كايين المشكل.

المغرب ما عندناش يعني الغابة كملك خاص، هاذ الشي كايين في بعض الدول، ما عندناش، إذن الملك الغابوي هو ملك للدولة.

ومنذ أن بدأ تقنين التعاطي مع هذه الثروة، كانت دائما المنظومة القانونية كلها كتمشي في اتجاه أولا يعني احترام حقوق الأغيار، أي طرف أدلى بما يفيد ملكيته لأي بقعة داخل أو مجاورة للغابة فهو بقوة القانون يتمتع بحق الملكية.

المسألة الثانية هو أنه يعني حقوق الانتفاع مضمونة بقوة القانون. وتعرفون، السيد المستشار، أن الانتفاع هو ملكية مع عدم ارتكاب جريمة إتلاف الغابة، ما ليس إتلافا فهو حق انتفاع.

والأمر الثالث هو طبعا الحفاظ على هذه الثروة الوطنية. إذن ثلاثة مبادئ.

المنظومة القانونية تطورت، صحيح هي منذ الفترة الاستعمارية، ولكن تطورت، وهي الآن مطروحة كذلك للمراجعة والتعريف في هذه المرحلة وفق المخطط التشريعي، وبالتالي يجب أن نسلم بهذا الأمر.

والمسطرة كما تعرفون فيها واحد المجموعة من التدابير ديال التشاركية مع الساكنة ومع المنتخبين والسلطات من أجل أنه عملية التحديد الإداري لهاذ الملك الغابوي تمر بكل الضمانات، لضمان هاذ الحقوق ديال الأغيار وحماية الثروة الوطنية اللي هي ديال الغابة، وكذلك ضمان حق الانتفاع للمواطنين. دابا المشكل فين كايين؟

إلى عندكم معطيات تفيد يعني عدم احترام هاذ الأمور ووجود تلاعبات، خروقات، عدم الإشهار اللي هو في المسطرة، هذا شيء، أما المنظومة القانونية فهي أتم، دائما كقول أتم دائما وهذا حقيقة أتم مشرعون، إلى هاذ القوانين ما عاجباكش، فتوكلوا على الله وبادروا، الحكومة جاهزة، وفي المخطط التشريعي كايين هاذ الشي هذا، لكن إلى عندكم استعجال فالمبادرة التشريعية مكفولة لكم، وتتعاونو لكن، راه إما القانون، ما كايينش

من أجل تدقيق هذه الأمور وهذه الترتيبات، لكن كايين مجهود الآن في هذه المرحلة، كايين مجهود لاستدراك السنوات اللي ضاعت.

أنا متفق معكم، ما تقارنوش 8 سنوات عجاف مع سنة ونصف فيها مجهود كبير للاستدراك، لكن أتفق معك هو أن كايين مسؤولية جماعية، وهادي ثقافة.

اليوم، السيد المستشار المحترم، ملي كنتكلمو على البرلمان يعني هادي مسؤولية أيضا مؤسساتية مباشرة، يجب أن يلج الناس إلى البرلمان اللي عندهم الإعاقة بكامل السهولة، وليس هناك ما يمنع من اتخاذ هاذ التدبير لأن قضية ديال تدبير إداري مستقل 100%.

إذن هاذ المجهود اليوم خصو تولى فيه المبادرة المؤسساتية، تولى فيه المبادرة الجمعية المدنية، وطبعا الحكومة مساءلة عن تطبيق برنامجها في هاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل كذلك إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول تحديد الملك الغابوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة الحضور والسادة المستشارين،

السؤال ديلنا هو: تعود عملية تحديد الملك الغابوي، الذي يستند من الناحية القانونية إلى أحكام الظهير الشريف في 26 من صفر 1334 الموافق لـ 3 يناير 1916، للحقبة الاستعمارية، ولا ينسجم مع المتطلبات الواقعية والوضعيات الخصوصية لذوي الحقوق.

وعليه، فقد عمدت مؤخرا مصالح المياه والغابات في العديد من الأقاليم في مملكنا الشريفة على استشعار بعض الساكنة التي لا تتوفر على عقود الملكية لأراضيهم بأنها تدخل في ما يسمى بالملك الغابوي، وهو ما تعتبره ساكنة تلك الدواوير اعتداء على حقوق الملكية الخاصة لأراضيهم، تملكوها إرثا عن أجدادهم، إلا أنهم يحولون إلى مجرد منتفعين أو مستغلين، تحت قيود الملك الغابوي ورقابة مصالح المياه والغابات، وهما مهملين في أي وقت يفرغهم وتشردهم.

لهذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ألم يجن الوقت بعد لتحسين بعض القوانين التي تعود لعهد الحماية ولا تتماشى مع الظرفية الراهنة والتحول الذي يعرفه المغرب؟

ثانيا، ألا تفكرون في مراعاة الخصوصية الجغرافية لكل جهة في تحديد

أي تلاعب، أي عدم احترام القانون، أي خرق للمساطر المنظمة لهذا العمل، فيجب أن تتحملوا المسؤولية كاملة كمستشارين ديال الأمة أنكم تبلغوا هاذ الشيء، والحكومة جاهزة أن تستقبلكم بأي عضو ترونه له صلة بالموضوع، سواء السيد وزير العدل أو المندوب السامي أو أي مسؤول في الموضوع، المهم أنه باش تبقى عندنا جوج الأمور، عندنا القانون نطبقوه، ما صالحش نغيروه، لكن التلاعبات أو الإضرار بمصالح المواطنين، هذا أمر لا يمكن السكوت عنه تحت أي مبرر أو تحت أي مسوغ.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

السؤال الآتي الأول حول عدم توصل تمثيلات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات باعتاداتها. الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد قامت السلطات العمومية مؤخرا بخلق وكالة لتنمية الاستثمارات، كان الهدف الأساسي منها هو إغناش الاستثمارات الخارجية، وهذه الوكالة يمكن اعتبارها امتدادا لعمل مديرية الاستثمارات الخارجية، إذا كان الهدف منها خلق قيمة إضافية ومضافة تتمثل في مقارنة جديدة، تعتمد بصفة أساسية على الاتصال المباشر بالمستثمرين ووضع قاعدة للاتصال بهم، والابتعاد عن المقاربة الكلاسيكية التي كانت تعمل على تنظيم لقاءات وندوات والمشاركة في تظاهرات.

إلا أنه وللأسف منذ خلق هذه الوكالة تعاني تمثيلتها في الخارج من عدة مشاكل وصعوبات مالية خانقة، أدت بها إلى شلل ملحوظ، إذ أرغمت تمثيلية ألمانيا على مغادرة مقرها لعدم أدائها واجب الكراء المترتب عليها، كما أن تمثيلية فرنسا حرمت من وسائل الاتصال الهاتفية لأنها لم تؤد المستحقات نتاج شركة الاتصال، إضافة إلى معاناة مندوبية إسبانيا ومندوبيات في بلدان أخرى.

ويرجع سبب هذه الصعوبات حسب المعلومات المتوفرة لدينا إلى عدم تحويل الاعتادات المالية اللازمة من طرف الإدارة المركزية بالرباط لمندوبياتها بالخارج، مما أعطى صورة سيئة للإدارة المغربية، أفقدها مصداقيتها، مع العلم أن دور الوكالة هو استقطاب الاستثمارات، فكيف يمكن استقطاب الاستثمارات والوكالة ترحل وتطرده من المقر ويتم قطع الخطوط الهاتفية، إلى غير ذلك.

شي حاجة أخرى من غير القانون. خرق القانون الجميع كيتحمل مسؤوليتو، ولكم أن تبلغوا عن كل خرق في هذا المجال.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم. غير المشكلة، السيد الوزير، اهنيا هاذ الموضوع هو جد مهم، جد مهم، كما يعد شاملا ومعقدا، لذا لابد باش تحميو هاذ الناس هاذو اللي في الغابة لحقاش إلى جيتو كان المشكل هنا مع هاذ الساكنة، كان المشكل كانوا جاو دراسات من عند مصالح تيقولوا لهم بأنه احنا جينا في دراسة باش نشوفو حفر الأيبار ولاشي حاجة، وكان الأمر كانوا تيديروا التحفيظ ديال الملك، وكانوا الناس تيستقبلوهم ويديروا لهم العشاوات ويتلاو فيهم وهما تيديروا عمل آخر.

لنا، لابد كتنناو في الجلسة المقبلة الشهرية اللي عاد يجي فيها السيد رئيس الحكومة مشكورا لمساءلته حول هاذ الموضوع ديال الغابات وإعداد التراب الوطني، أن يأتينا بحلول ناجعة لإشكالية تحديد الملك الغابوي مع مراعاة ذوي الحقوق والمستفيدين، ويوفينا بمعطيات رقمية حول الرصيد الغابوي وأسباب التدهور ديالو مع تقديم الحلول الواقعية والملموسة.

وهاذ الناس ديال الراشيدية وديال خيفرة وأزر ووتغير، وذاك الجنوب كلو، وزأكورة، هاذوك ناس ضعفاء لابد باش تخليوهم يراعو في الغابات ديالهم والمسائل ديالهم، لحقاش إلى جيتو كتحاربوهم تيا راه غادي يجيو لهنا للمدينة يضايقوكم، اللهم تخليو الناس في الغابات ديالهم يخدموا، وتيعطيوكم المنفعة ديالهم كنعود علينا بالخير في هاذ المناطق ديال المدينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

لا، هو ما يمكنش للحكومة تضايق الناس، هاذ اللغة صعبة اشوية. دابا كين القانون واحنا في مؤسسة تشريعية، إما هاذ القانون خدام، نتحرموه، إما ما خدامش خصنا نغيروه، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني، شرتو، السيد المستشار، لواحد الكلام كنعتبرو صعب، أنه ناس جاو باش يقوموا بأدوار معينة تحت غطاء إداري والمواطنين كيستقبلوهم كيفرحوا بهم ومن بعد تبيان جاين لشي حاجة أخرى، هذا فيه تدليس وفيه خيانة الأمانة وفيه أشياء كثيرة جدا.

هذه المعطيات إذا كان عندكم ما يفيد وجود أي تدليس على المواطنين،

النفقات والوثائق التبريرية التي خص ضروري يعتمدها الخازن المكلف بالأداء، كانت وراء عدد من المشاكل في واحد العدد من المكاتب، أساسا باريس، فرانكفورت ومدريد.

أنا ما ابغيتش نرجع لواحد العدد ديال الإشكالات، لأنه هاذ القضية ما مرتبطاش بالضرورة بسوء نية، لا من طرف العاملين، ولكن أنا كيف ما قلت لك هاذ القضية ديال السرعة ديال الحركة وديال واحد العدد ديال الدول اللي ما ابقاتش فيها الفواتير أصلا مختومة، إلى غير ذلك من التغييرات اللي وقعت في دول أخرى، احنا مازال ما استطعنش على مستوى وزارة المالية أننا نرصدها.

لكن احنا أشنو اللي درنا الآن؟

اللي درنا هو أن المشكل ديال فرانكفورت غيتحل، بحيث غادي نأديو احنا مباشرة من المركز، وغادي نعاودو نضبطو الآلية ديال تبرير هاذ النفقات بما يتيح لهاذ المكاتب أنها تتحرك بواحد الشكل سلس، يعني المجال إلى تشتغل في القطاع الخاص، لكن في نفس الوقت تلتزم بالمقتضيات ديال الدورية ديال السيد وزير المالية، واحنا عندنا دابا اتصال مع وزارة المالية في هاذ الاتجاه.

ما تفضلتم به فيما يتعلق بأننا قد نذهب في اتجاه التجميع، احنا دابا هاذي تجربة درناها، وأنا لا أخفيك أننا غادي نعطيها واحد الشوية ديال الوقت ديال التقييم ديالها باش نشوفو أشنو هي المرودية ديالها على الاستثمارات وعلى استقطاب الاستثمارات، لأننا لا نتحدث الآن بشكل عام، وإنما بشكل خاص، هاذي شركة معينة خصها تحي للمغرب، إذن خص مدريد أو فرانكفورت أو روما تشتغل عليها حتى تجيبها، وأنداك بعد التقييم، يكون لنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، غير بكل صراحة أن الإجابة هي تقنية محضة ولكن غير مقنعة بالنسبة عندي، لأن السيد الوزير كما كنعلموا أن هاذي وكالات ومكاتب اللي تم إحداثها مؤخرا، وتذرعتمو بأن كايين مشكل ديال (les régies)، إلى غير ذلك.

هناك تجارب (l'office de tourisme) المكتب الوطني المغربي للسياحة نفس الحالة، عندو (les régies)، عندو (le personnel)، الأعوان المحليين، الأعوان اللي تابعين للوكالة، يعني (l'office)، إلى غير ذلك.

إذن، هذا مشكل، مشكل تديري فقط، راه ماشي مشكل ديال يعني تشبثو بالدورية ديال وزير المالية، وزير المالية واضح، لازم، يعني ماشي الخازن الأمر بالصرف أو (l'ordonnateur) اللي كايين تما، (le sous

إذن، هاذي صورة عكسية على الصورة الإيجابية اللي كان خصها تعطي للمغرب، علما أن المدير العام مع الأسف- نتاع هاذ الوكالة أقر بهذا، وزاد في الطين بلة، وصرح على أن هاذي مشاكل متوقعة بحكم الحدانة، بالعكس الأمور اللي كنعشأ جديدة، ديما خصها تكون مبنية على أسس متينة وعلى انطلاقة جديدة صحيحة.

وكذلك أضاف إلى أن هذا راجع إلى طريقة تديرها، إذن على الموارد البشرية التي تدبر، هاذي مسألة مجال اللي جا يدير شي حاجة اعماها، يعني التصريح اللي قدمو في عوض ما يؤكد على أنه يحاول يحل هاذ المشكل نتاع هاذ الوكالة، دار تصريحات بكل صراحة اللي زادت كتعطي صورة سيئة على التدبير بصفة عامة نتاع المدير العام زائد نتاع التمثيليات، وهذا تصريح ديالو في عدة وسائل إعلام.

إذن، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها، خاصة كما قلت واش الحكومة ما عندهاش واحد الفكرة جمع هذه التمثيليات، ها السياحة، ها الصناعة التقليدية، يعني عدة وزارات عندها مندوبيات في الخارج، واش ما كتفروش تكون واحد الوكالة واحدة اللي تكون قوية كما قامت بها عدة دول؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا للتتبع ديالكم لهذا الموضوع ديال الوكالات أو المكاتب، نحن نسيمها مكاتب الوكالة المغربية لتتبع الاستثمارات الموجودة بالخارج، وتحدث عن عدد من الوكالات التي تم تأسيسها في الحقيقة حديثا، نتحدث على تجربة حديثة جدا، تتعلق بباريس، فرانكفورت، روما، مدريد، نيويورك وأبو ظبي. وبطبيعة الحال هاذ الإنشاء جا في السياق ديال أن الوكالة يكون عندها تواجد في واحد العدد ديال الأسواق اللي تعتبرها أسواق مصدرة للاستثمارات.

هاذ الوكالات، السيد المستشار، ما نتحدث عنه يتعلق بصناديق النفقات النقدية (les régies)، اللي هاذو تنظمهم الدورية ديال السيد وزير المالية بتاريخ 2008.11.26، واللي كما لا يخفى عليكم تتعلق بطبيعة الحال أساسا بالمراقبة ديال هاذ النفقات، لأننا نتكلمو على مال عام، فهاذ المال العام يتخضع لواحد العدد ديال المقتضيات، منها الوثائق التبريرية.

وأنا لا أخفيك، السيد المستشار، أن هذا كان عندنا فيه إشكالات، لأن احنا نتكلمو على واحد المكاتب اللي موجودة في واحد العدد ديال الدول، واللي الحركة ديالها تستدعي واحد العدد ديال الأمور، لكن

القضية ديال وثائق تبريرية.

ما تفضلتم به حينما ذكرتم القضية ديال التجميع، أنا لا أخفيكم أن هاذ القضية ديال التجميع تناقش، لأنه فعلا كايين عندنا الوكالة المغربية لتتمة الاستثمارات، عندنا (la SMIT⁶)، عندنا (ADA⁷)، عندنا (Maroc Export)، لكن هذا في بداية النقاش، لأنه هناك من يقول أن هاذ التجميع قد تكون له إيجابيات، هناك من يقول أن هاذ القضية ديال التخصص في واحد العدد ديال الميادين القطاعية عندو إيجابيات.

الآن الوكالة في حد ذاتها، أنا تكلمت على أننا نمر من المرحلة ديال التعميم، ديال الحديث على أن المملكة المغربية وجهة استثمارية، إلى الاستهداف، والاستهداف فيه واحد العدد ديال الأسواق، وهاذ الاستهداف الآن تيبدا بواحد التعاطي واسع، تتختار فيه واحد العدد ديال الشركات، وذيك الشركات نذهب إليها.

الآن على مستوى الوكالة، يعني أنا ما عنديش التقييم التفصيلي، لكن التقييم الإجمالي في عدد من القطاعات اللي وجهنا لها الوكالة، سواء في صناعة السيارات أو صناعة الطيران أو في الإلكترونيك أو في النسيج إلى الجاد، أقول بالنظر لحداثة التجربة النتيجة لا بأس بها وجيدة، غادي نتظرو ربما السنتين المقبلتين، لأن ما نساوش حتى أن الوكالة الآن مازال عندها غير مدير بالنيابة، ونحن على أعتاب اختيار مدير، وأكيد أن ما تفضلتم بالملاحظات سيأخذ بعين الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذا تنتقل إلى السؤال الثاني موضوعه القطاع غير المهيكل. الكلمة كذلك للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن ظاهرة القطاع غير المهيكل قد استفحلت واشتدت وتيرتها وانعكاسها السلبي على القطاع المهيكل، وعلى الموارد المالية الضريبية للخزينة العامة للدولة.

فالباعة المتجولون يشكلون ضرا كبيرا للتجار والخدماتيين النظاميين، إذ ينافسونهم بصفة غير شرعية ويتسببون في إفلاسهم.

والأدهى من ذلك، أنه لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي عدد من الشركات المتجولة، تزود القطاع غير المهيكل بالعديد من السلع بأثمنة منخفضة وبهامش ربح مهم لفائدة الباعة المتجولين والفراشة، مما يشكل

ordonnateur) لأن (l'ordonnateur) يكون في المركز، يعني في المصالح المركزية، أنه لازم خص كان مع الأسف تم خلق وكالات ولكن ما تمش التفكير في وكالة، ولكن ما تمش التفكير أن التمثيليات تناع الخارج تؤدي المهمة ديالها بواحد الشكل جد سليم.

نرجع أن هاذ الوكالة منذ خلقها يعني في التصريحات كتقول لك عندها واحد القاعدة ديال 2000 مقالة، يعني كتفيزي 2000 مقالة، أشنو استطعت توصل حاليا؟ اشحال جابت؟

مؤخرا في التصريح ديال المدير العام قالك راه اتصلوا بـ 250 جابوا 25، يعني 10%، يعني هاذ 2000 اللي هو عندو هاذ القاعدة أشنو استطاع يستقطب منها، يعني هذا جانب مع العلم على أن (OCDE⁵) في التقرير الأخير ديالو كيبين على أن بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط كايين تراجعات معينة في عدة بلدان وكايين تقدم في بلدان أخرى، المغرب المتوقع ديالو في هاذ الجانب هذا.

كذلك، السيد الوزير، أنا كترجع للقضية ديال التجميع. التجميع، المغرب خصو تكون عندو وكالة واحدة اللي كتحسن الصورة ديالو في الخارج، علاش غنديرو مكتب كما قلت السياحة، غنديرو (Maroc export)، غنديرو دار الصانع، غنديرو الاستثمارات، غنديرو الوكالة الأخرى تناع الاستثمارات، يعني عندنا عدة مؤسسات، الآن الفلاحة بنفسها عندها عدة مؤسسات، وكنشنتو المجهود ديالنا بالعملة الصعبة، بينما كان تكون وكالة واحدة كيف ما دايرة دول بحال البرتغال، إلى غير ذلك، وكتدخل بواحد القوة من أجل الإنعاش تناع البلد ديالها في جميع القطاعات.

ويعني وللحديث بقية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

لا، غير هو، السيد المستشار، غير باش ما نضخموش، احنا راه تنتلكمو على مكاتب فيها شخص واحد، فرانكفورت فيها واحد، لا، ولايني اعلاش؟ حيث تكلمت على (l'ordonnateur) و (le sous-ordonnateur)، ما كايينش، احنا تنتلكمو على (la régie)، هاذ الشي اللي كايين، نتلكمو على (la régie).

الآن غير أنا ابغيت نقول لك واحد القضية اللي هي أساسية، الوكالة كلها في عمرها ثلاث سنوات، المكاتب أغلبها عندو واحد عام ونص، فبالثاني هو المنطق تيفترض أن هذه التجربة التي أريد لها أن تكون أننا نعطيها واحد الشوية ديال الوقت ديال التقييم. أنا قلت واحد الكلام عميق جدا، أنا ما تنتلكمش على سوء النية في أي شيء، أنا كنتكلم على

⁶ Société Marocaine d'Ingénierie Touristique

⁷ Agence pour le Développement Agricole

⁵ Organisation de Coopération et de Développement Economiques

النشاط من خلال اعتماد مسطرة الترخيص، وهذا فيه واحد العدد ديال التفاصيل، نتكلمو على البطاقة المغناطيسية، إلى غير ذلك؛

- وضع أجمرة للحكومة من خلال وضع لجنة وطنية للإشراف ولجن جمهورية للتجارة تحت رئاسة السادة الولاة، يعهد إليها بتنسيق هذا العمل بين هذه الأطراف كلها؛

- التنظيم المحلي، حيث غادي نديرو واحد الشكل اللي موجود في دول العالم ديال ثلاثة ديال المستويات، الأسواق السورية والأسواق الحضرية والأسواق ديال الرصيف؛

- العصرية ديال التجهيزات، بحيث غادي تولي دفاتر ديال التحملات؛
- وبطبيعة الحال التحسيس والتكوين.

هو الإستراتيجية إستراتيجية كبيرة جدا، لكن احنا فضلنا أننا نبدأ ببعض التجارب النموذجية، لأنه كما ابغات تكون الإستراتيجية، لكن الأجرة ديالها في الواقع قد تلاقي صعوبات.

وأنا لا أخفيكم أننا ابدينا هاذ التجربة في القنيطرة، واخذنا منا شهر متعدة فقط لنتفق على الأماكن اللي خص تكون فيها هاذ الأسواق، والإحصاء ديال هاذ الناس، وكيفاش يمكن لهم يمروا من المزاولة ديال واحد المهنة بدون ضوابط إلى ممنة بضوابط وبترخيص وبدفتر تحملات، يبدأ مع الثامنة ويسالي مع... ويجمع ذاك الشئ ديالو، إلى غير ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذا هو ما نتمناه، وهذا هو الاقتراح اللي كان عندنا السيد الوزير، لأنه هاذي شريحة عريضة من المواطنين المغاربة اللي حتى هما خصهم التغطية الصحية دياهم، وخصهم الضمان الاجتماعي دياهم، وخصهم التقاعد دياهم والسكن، العيش الكريم كذلك.

غير اللي ابغيت نوضح واحد القضية اللي شرتوها أن كين من وسط هاذ الفراشة وهاذ الناس، الناس اللي هم عندهم شهادات عالية، وتواضعوا وتنازلوا واخذوا هاذيك جوج مترو ديال الميكا اللي داروها هي المحل التجاري دياهم، والكتف دياهم هو الشاحنة دياهم، وامشاوا واخذوا المنهجية ديال نكران الذات باش يعيشوا في هاذ الطريقة.

لذا، لا بد ما نساعدوهم، والإقصاء دياهم في الحقيقة كيف قلتو راه ماشي معقول، واحنا خصنا نفكرو في إيجاد أسواق، هاذ الإشكالية راه ماشي مستحيلة ولا صعبة، اعلاش؟ لأنه هاذ الناس اللي كيتحاجوا، كيتحاجوا غير إلى محلات صغيرة، أسواق، مثلا 5000 مترو راه تعطينا 200 محل تجاري، غير هو اللي كيف قلتو، السيد الوزير، خاص الأماكن ديالها تكون

مجموعات ضغط لوبيات تهدد مصالح القطاع التجاري والخدمي المنظم، وتساهم في ركوده وإفلاسه ومعاناته. وكنتيجة منطقية لذلك، تترتب أضرار على الموارد المالية الجبائية للخزينة العامة للدولة، والجبائيات المحلية.

واعتبارا لهذا الواقع وارتفاع أصوات التنديد لدى المنتسبين النظاميين للقطاع التجاري والخدمي، تتساءل: هل لدى وزارتك الموقرة نظرة عميقة لمواجهة هذه الظاهرة؟

وما هي الإستراتيجية التي تترؤون تطبيقها، ولو على الأقل لتقليص الأضرار التي يتسبب فيها القطاع غير المهيكل؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، شكرا للفريق.

هاذ السؤال فعلا أساسي ومهم، نتحدث، السيد المستشار، نحن نتحدث على ظاهرة سوسيو اقتصادية أصبحت كبيرة جدا، يعني بفعل السنوات توسعت وأصبحت لديها جذور، فالأرقام اللي متوفرة عندنا تقريبا يعني حسب الدراسة اللي دارتها الوزارة حوالي 276 ألف شخص غير على مستوى المدار الحضري، وهاذي تشكل مصدر الدخل الأساسي للأسر والباعة المتجولين، وإلى درنا واحد النسبة يمكن نلقاو حوالي مليون و300 ألف مواطن يعيشون من خلال مزاولة هذه المهنة.

هاذ التجارة هي ممنة قارة لحوالي 58,7% اللي عندهم أقدمية ديال 10 سنوات، وبالتالي لم يمارسوا خلال هاذ 10 سنوات إلا هاذ النشاط، 70% من التجار المتجولين لم يجتازوا الطور الابتدائي و80% منهم لم يسبق لهم أن زاولوا أي نشاط سابق.

الدراسة كذلك خلصت إلى أن هؤلاء التجار لهم معدل دخل يناهز 3100 درهم أو ما يفوق بالنسبة لـ 60% منهم، وهي فئة تشتغل 6 أيام في الأسبوع، والأهم من ذلك هو أننا نتحدث عن رقم معاملات حسب التقديرات الموجودة ديال 45 مليار ديال الدرهم.

بطبيعة الحال تفضلتو بالقضية ديال الإشارة، الإشكال ديال استفادة الدولة من الضريبة. الآن المقاربة التي لدينا، واللي هي داخلية ضمن واحد الإستراتيجية عامة اللي فيها محور ديال التجارة... ولكن فيها محاور أخرى، عرضت مؤخرا على المجلس الحكومي، وهذا في حد ذاته مسألة مهمة جدا.

نحن نخذ مقاربة الإدماج بدل المقاربة الزجرية، لأن المقاربة الزجرية تدارت في السنوات اللي مضت وما اعطاش، الآن نتكلمو على... إذن كآينة مجموعة ديال المحاور:

- أولا، تحسين الإطار القانوني، إذن وضع إطار قانوني ينظم هذا

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

تتمتع بلادنا بمؤهلات استثمارية كبيرة بالنظر لموقعها الجغرافي بالقرب من أوروبا، وباعتبارها بوابة القارة الإفريقية وطابع الأمن والاستقرار التي تتمتع به، وكذا المشاريع الاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية والخدماتية، وهي مؤهلات من الممكن أن تجعل من بلادنا رائدة في استقطاب رؤوس الأموال خاصة الأجنبية لو تم استغلال هذه الإمكانيات بالشكل المطلوب، من خلال سياسة ترويجية ناجعة، تستهدف التعريف بكل هذه الإمكانيات أمام المستثمرين.

لكن الحكومة -وللاسف- لم تستطع لحد الآن استغلال هذه الفرص، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تعيشها العديد من الدول التي ظلت إلى الأمس القريب تنافس بلادنا في استقطاب رؤوس الأموال، التي تشكل عصب اقتصاديات صاعدة، أي (les pays émergents).

كما أن المشاكل المرتبطة بتعقيد المساطر الإدارية، والفساد والرشوة، لازالت متفشية في بلادنا على الرغم من الوعود التي أطلقتها هذه الحكومة بإحداث القطيعة مع هذه الظواهر التي تسيء لصورة بلادنا أمام المستثمرين الأجانب والمغاربة.

وبالتأكيد ستوافقون معنا، السيد الوزير، في هذا المنوال، لا يمكن أي إقلاع اقتصادي بدون تسويق إمكانيات استثمارية لبلادنا. فلذلك، نسألكم السيد الوزير: ما هي الأسباب التي تجعل الحكومة عاجزة على استغلال الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات عامة، وعدم تبسيط وتسهيل المساطر الإدارية خاصة؟

ما هي الوسائل والإجراءات التي ستتخذونها لتسهيل ولوج الرساميل الأجنبية لبلادنا، علما أن المغرب تراجع بأربع درجات في مؤشر مناخ الأعمال طبقا لتقرير 2012 في نطاق (Doing Business).

وهنا، السيد الوزير، يعني بكل صراحة احنا نتعرفو الاجتهادات اللي تنديروا، وهنا في نطاق كحزب الأصالة والمعاصرة في المعارضة، أنا لست بمعارضة لأجل المعارضة، ولكن احنا المعارضة البناءة لأجل إطلاعكم على الحقيقة والواقع، لأن الاستثمارات في المغرب ما يمكن أي انطلاق اقتصادي ديال المغرب وخاصة كنعرفو على سبيل المثال السياحة في مثال (RENOVOTEL). (RENOVOTEL)، السيد الوزير، كنعرفوه، كذب في كذب، ملي تيقول لك الدولة 2,5% أو 3% والبنك 9% أو 10% أو 12% و35% من طرف المستثمر على سبيل المثال، يعني جمع 10 و2 و3 هي 15، اقسما على 2 هي 7,5%، تيمكن لك تدير مع البنك مباشرة... إذن كيفاش غادي يمكن تشجيع أي استثمارات وأنا نتعرفكم، السيد الوزير، مرة أخرى...

محددة وتكون معينة، وحتى التوزيع يكون على حساب دفاتر التحملات اللي تكون واقعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

لا، هو هاذ الشي اللي قلتو، السيد المستشار، هو اللي احنا غادين فيه، لأنه في الحقيقة التجربة السابقة بينت أن أحد المشاكل هو أنه ملي كنا تنديرو لهم التوطين، كان تيدار في مناطق اللي بعيدة على المحاور التجارية. الآن بطبيعة الحال كين اتفاق على أنه سيتم إشراكهم، هما والتجار الرسميين يعني اللي موجودين، باش نلقاو أشنا هي المحاور.

والتجربة اللي ابغينا نديرو في الأسواق الدورية غتغل المشكل، لأنه كين بعض كبريات العواصم في العالم اللي تيكونوا هاذيك الأسواق الدورية تتكون في نهار، ولكن حيث تدور في المدينة كاملة، بمعنى حتى هاذوك التجار تيكون العبء دياهم قل.

القضية ديال التغطية الصحية بالنسبة للتجار بشكل عام، يعني التفكير اللي احنا غادين فيه، هو تأسيس واحد الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية اللي غتكون عندها واحد القوة كبيرة باعتبار أن يعني نقط البيع اللي هي مهيكلت، تتجاوز 450 ألف، يعني إلى افترضا في الحد الأدنى أن انخرط فيها غير حوالي 150 ألف، هذا واحد النظام اللي غيكون نظام متوازن وغيكون عندو واحد إلى ابغينا نقولو غيكون عندو واحد القوة باش يمكن لو يستقطب واحد العدد ديال المؤسسات ديال التأمين اللي غادي يستطوعوا من خلاله يوسعوا السلة ديال العلاجات وينقصوا في الأثمنة ديال الانخراط، وهذا هو الشكل المناسب، لأن من خلال هاذ الجمعية يمكن لنا نخلو المشكل ديال التغطية الصحية، المشكل ديال السكن، وكذلك المشكل ديال العطل والمشكل ديال الترفيه اللي في هاذ اسميتو.

يعني في مرحلة قادمة أو مستقبلية يعني من بعد ما تنظم هاذ التجارة المتجولة، آنذاك يمكن التفكير في إدماجهم، لأنه خصنا واحد الوقت لأن تنتكلمو على دفاتر تحملات، على بطائق، ولكن تنتكلمو كذلك على الحد من هاذ الظاهرة، لأنه لا معنى له أننا ندخلو واحد العدد ديال التجار ومن بعد عاود ثاني يجيو تجار آخرين، وهذا ما سنسير عليه إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث كذلك موضوعه تسويق الإمكانيات الاستثمارية لبلادنا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، زيد آسي اللبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي البار، السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز البار:

... لإيجاد حلول. احنا نتطلبو منكم إيجاد وتشجيع وتسريع...

السيد رئيس الجلسة:

وا صافي السي البار، باراك، وباراكاه راه (le message) وصل، صافي. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار،

تحدثم، يعني في الحقيقة السؤال في البداية هو سؤال معقول جدا، لكن عندما نتحدث في الأخير يبدو أنكم اعطيتمو واحد النظرة سوداوية على المملكة المغربية في مجال الاستثمار، وصدقوني هذا غير صحيح، لأنه إذا كنا غنحتكمو، السيد المستشار، للأرقام، احنا نتحدث عن الاستثمارات الأجنبية.

في 2012، السيد المستشار، أنهينا السنة بـ 30 مليار ديار الدرهم، يعني بزيادة تقريبا ديار 14% ديار عائدات الاستثمار، وإلى هبطنا للصافي لأن الصافي في الحقيقة هو اللي تبعتي فكرة معقولة، احنا انتقلنا بـ 16%. عمليا، إلى ابغيتي ندخل أنا في هاذ النقاش، وإن كان في الحقيقة أنا هاذ النوع ديار النقاش لا يستهويني، لكن الحكومة التي نتحدث عنها بدأت في بداية 2012، فيمكن لنا نتكلمو على 2012، لكن الأعمق من ذلك، السيد المستشار، الأعمق من ذلك أن الثلاث أشهر الأولى ديار سنة 2013، وهي تعطي مؤشرا جيدا، نحن نتحدث في الصافي على واحد النمو ديار 44%، وتحدث عن بداية عائد الاستثمارات بحوالي 33%.

لكن أنا أخبرك لماذا؟ لأنه السنة الماضية اشتغلنا أساسا باعتبار الأوضاع الدولية على تسويق الوجهة المغربية لمجموعة ديار الاعتبارات، الاعتبار الذي لا خلاف حوله بين عموم المغاربة وعموم المكونات السياسية هو الاستقرار السياسي.

المستوى الثاني هو أن المملكة المغربية دبرت بشكل حكيم وبشكل ذكي وبشكل استباقي ومستوى راقى الربيع العربي، وبالتالي هذا خلى الأطراف الأخرى تنظر إلى المملكة المغربية باعتبارها وجهة استثمارية مستقرة، لأنه، السي البار، ملي نتكلمو على الاستثمارات المتوسطة الأمد والطويلة الأمد، عموم المستثمرين يبحثون عن الاستقرار السياسي.

فبالتالي 2012 كذلك عرفت تأكيد عدد من الاستثمارات الكبيرة، لأنه شركة (Bombardier) أكدت استثمارها في ظرفية اقتصادية دولية استثنائية، كان يفترض ربما فيها أنها تؤجل.

كذلك انطلاق الاستثمارات في القطاع ديار الطاقة الشمسية، مثلا نتكلمو على 9 مليار ديار الدرهم، تم في هذه السنة التأكيد ديار واحد

العدد ديار الاستثمارات في قطاع صناعة السيارات.

الآن عندما نتكلم عن (Doing Business)، هو فعلا القضية ديار (Doing Business)، المغرب استطاع يحسن الرتبة ديارو بحوالي 21، احنا نتكلم على (Doing Business) ديار 2012.

لكن مع ذلك احنا بغينا نركزو في 2013 على تحسين الرتبة ديار المغرب في (Doing Business) ديار 2013 من خلال واحد العدد ديار الحوار اللي شرت للبعض منها، خاصة رخص البناء، تحويل الملكية، حماية المستثمر، تنفيذ العقود، تبسيط الإجراءات لخلق المقاولات، واحنا الآن عندنا واحد المشروع راه احنا عرضناه على الأمانة للحكومة للمصادقة لإحداث المقاولات على الطريقة الرقمية يعني (la création de l'entreprise en linge).

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السي البار؟ يالله زيد السي الحنكوري، تفضل.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنا غادي نتفق معكم ملي كنتقولوا أنه المغرب لعب دور باش يولي قطب اللي كيجلب الاستثمارات، إلا أنه ما خصناش نكتفيو، خصنا نبذلو مجهود أكثر، لأن الوقت ملائم باش نجلبو استثمارات، لأنه كين واحد العدد ديار الدول اللي هي مستعدة باش تجيب الاستثمارات ديارها، منها الدول العربية اللي كتعرفوا المشاكل اللي وقعت فيها، الدول الأوربية.

لهذا، الملاحظة ديارنا اللي كايبة بالنسبة للاستثمارات، أولا نتفق معكم أنه باش تجلب استثمارات خص واحد الفضاء اللي كيجلب استثمارات، أشنو هو هاذ الشروط باش تجلب الاستثمارات؟ ابحال اللي اهضرتو عليه، الاستقرار، البنية التحتية، الحكامة، والإصلاحات اللي المغرب دار فيها، إلا أنه هاذ الشي باقي، باقي واحد المجهود خصو يتدار، وهاذ المجهود ما تيباناش واضح، أنه عندنا واحد التداخل ديار المسؤولية والمتدخلين، باش تدير استثمارات هناك مسؤولية، كل واحد يقوم بمسؤوليتو باش تتم المحاسبة من بعد. إلى ما معروفينش المسؤوليات كيف غادي نديرو نحاسبو الناس؟

المجهود اللي خصنا نديرو على جميع المستويات، المستوى ديار وزارة الخارجية اللي خصها دير لنا واحد المسؤول، تدير علاقات دبلوماسية واقتصادية، المسؤولية دياركم كوزير ديار القطاع أنكم تبعدوا وتنسقوا وتنفذوا البرنامج الحكومي، هذا هو المسؤولية دياركم.

وبالنسبة تهضرو على المسؤولية دياركم في المغرب تنشوفو عدد ديار الاختصاصات، عدد ديار المكاتب، عدد ديار لآخر، وما تعرفوش شكون اللي تيقوم لآخر.

الأخرى خصنا نديرو واحد الجهد. ولهذا، احنا تنبثو على ما نسميه نحن بالقاطرات، إلى لقينا شي قاطرة اللي يمكن نعطيوها تحفيزات إضافية باش تجي لنا حتى للمنطقة الشرقية أو المنطقة ديال الوسط، فاس أو مكناس، أو المناطق ديال الجنوب، أو ربما في مرحلة مقبلة المنطقة اللي تحدثت عليها باش هاذ القاطرة تجر من وراها واحد العدد ديال الاستثمارات.

ولهذا، سيفهم لماذا الدولة تعطي تحفيزات لشركات في حجم (Renault) أو (Bombardier) أو (ACWA)، لأن هاذي تشكل قاطرات. لكن الحركة ديال الاستثمار بالإشارة لما تفضلت به مع بعض الدول، احنا ما تنبغوش ندخلو فيها لأن تنقلو الاستثمار مرحبا به...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى آخر سؤال آني موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول مستقبل تدريس التربية الموسيقية بالمدرسة المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس، أرجو أن يكون ختام هذه الجلسة موسيقي وفن، وحديث عن الموسيقى والفن.

السيد الوزير المحترم،

من دون شك أنا مقتنع بأنه أتم فهمين ومقتنعين بالأهمية وبالذور العظيم اللي كتقوم به التربية الفنية والتربية الموسيقية في عدة اتجاهات، اتجاه تهذيب الذوق العام، اتجاه خلق التوازن النفسي عند الفرد والجماعة، في اتجاه إشاعة وتعميم القيم الجمالية، تعميم قيمة الحب وقبول الآخر، فضلا عن أدوار أخرى مرتبطة بالتعريف بالموروث الثقافي والحضاري، إلى غير ذلك، إذن فنحن لسنا بحاجة باش نطولو الكلام ونأكدو على أهمية الموضوع اللي تنتكلمو عليه.

احنا ملي كنشوفو البرنامج الحكومي وكتنبعو الحصيلة ديال سنة ونصف من تحمل الحكومة المسؤولية كئلمسو بعض المؤشرات التي تدعونا إلى القلق فيما يتعلق بضعف اهتمام الحكومة بهاذ المحور اللي هو أساسي عند الأمم المتحضرة.

عدة مؤشرات تدل على ذلك، منها على سبيل المثال فقط:

- هاذ المهرجان الوطني اللي كنا كنظموه طيلة 17 سنة ديال المجموعات الموسيقية والصوتية، والي كان مشتل لإبراز المواهب وتهذيبها وصقلها، توقف؛

- هاذ العام ما كاينش تخصيص مناصب مالية جديدة لتأهيل الأساتذة لمادة التربية الموسيقية بأسلاك التعليم الثانوي، الإعدادي، التأهيلي أو عدد

أنا غادي نعطيك واحد المثل بسيط، السيد الوزير، أن بصفتي رئيس غرفة ديال واحد المدينة صغيرة مدينة الحسمة، لقينا مشاكل، عندنا 2 مناطق صناعية، ابغينا نسوقوها ما لقينا شي كي نديرو، ما لقينا لمن نتجهو، درنا مجهودا، جينا واحد الشوية، ولكن باقي المناطق الصناعية اللي عندنا، اعلاش؟ لأنه التنسيق ما كاينش، كاين مناطق صناعية، ما كاينش الطريق، ما كاينش الطيارة.

تتضرر على واحد تركيا، تنقول لو كاين فرص ديال الاستثمار، فين جيتي؟ في الحسمة، آه منين غادي تقطع الورقة؟ لا، الحسمة ما فيهاش الطيارة. كيف غادي نديرو نجيو استثمارات؟ لهذا، خاص واحد التنسيق حكومي باش نجلبو الاستثمارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

أنا لما تكلمت، السيد المستشار، على المملكة المغربية، أنا قصدت بأن هذا المجال هذا تيمم فيه ترصيد واحد العدد ديال الأمور، ولكن دعني أقول لك في المجال ديال الاستثمارات، صحيح كاين واحد العدد ديال المؤسسات، لكن التناغم موجود، لأنه في المجال ديال الاستثمارات، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات هاذي تحت الوصاية ديال وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، إذن أنا المسؤول والمحاسب في هاذ الموضوع.

فيما يتعلق بالاستثمارات التي تتعدى 200 مليون ديال الدرهم، هاذي كاينة اللجنة الوطنية للاستثمارات التي يرأسها رئيس الحكومة، وأغلب الاستثمارات الكبرى تمر عبرها.

الآن طرحت واحد القضية اللي هي مهمة، هاذ المسألة ديال الغرف، أنا الآن هاذي ثالث غرف تنزور من بعد طنجة وأكادير والرباط، وأكيد غادي نوصل لعندكم إن شاء الله، وأنا تنظن أن هاذي مرحلة ستأتي فيما بعد، أن غادي نوضع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات في إطار عقود برامج محلية وجوية.

لكن أنا اللي ابغيت نأكد عليه وهاذ المسألة أساسية وخصها تكون واضحة عند السادة المستشارين، وهو عندما نتحدث عن استقطاب الاستثمارات، على الجاذبية، الجاذبية أنا دائما تنقول تصنع بفعل عدد من المؤثرات، أشرت للقضية ديال الطيران، أشرت للقضية ديال المطارات، وهاذي في واحد العدد ديال مناطق المغرب الآن تصنع، لأن المنطقة الشرقية مثلا أو المنطقة الشمالية بشكل عام، إلى عهد قريب لم تكون قادرة على استقطاب هاذ الاستثمارات، تصور معي أن الآن طنجة تصبح هي القطب الثاني على المستوى الصناعي في المملكة.

الآن احنا لما تنسوقو الوجهة المغربية، بالنسبة للدار البيضاء لا نحتاج إلى تسويقها، بالنسبة لطنجة لا نحتاج إلى تسويقها، لكن بالنسبة للمناطق

التربية الوطنية في بداية الاستقلال كانت اسمها وزارة التهذيب الوطني، ماشي كندافع باش يولي اسميتها هاكا، دابا اسميتها وزارة التربية الوطنية، مواد أساسية في التهذيب ضرورية، كيفما كانت قناعاتك ومقاربتك للحياة أو للفكر السياسي أو للفكر الديني.

التلاميذ ديالنا لا بد يتعاطوا لهذه المواد لأنه تساهم في تقوية شخصيتهم وكتساهم في فرز الإفرازات في المجتمعات ديالنا.

تكلمت على وزارة التربية الوطنية، هو أنه ما ممتاش أو يمكن ما كنهتمش أو البرامج ديالها كذا، اللي يمكن لي نقول لك أننا عندنا في مراكز التكوين مسلك لتكوين المدرسين في التربية الموسيقية، عندنا 10 ديال الأساتذة المكونين، 6 في مكناس و4 في الرباط.

هاذ السنة غادي يتخرج من المركز 39 أستاذ في التربية الموسيقية، 21 من مركز الرباط و18 من مركز مكناس. هاذ الموضوع هذا، راه احنا كنتكلمو على واحد التخصص نادر، لأن هاذ الشي ماشي أنا اللي كنوجد ذاك الأستاذ، وراه قلتها، خص المعاهد ديال الموسيقى، وزميلي في وزارة الثقافة مشغل على هاذ الموضوع، لأنه أصبح عندنا نقص، وبجكم أننا نظمنا الوظيفة العمومية ووزارة التربية بالسلام والشواهد، زمان كان عندنا أساتذة ما قارينش ويكفونوا، ما متخرج، عبد الله عصامي راه غير في الابتدائي اقرا، مصاب يكون كيسمعي، ماشي جبدتو حيث مراكشي، ولكن راه قرا، قرا أجيال، وهاذوك الأساتذة اللي قرا عبد الله عصامي ولا عبد العاطي أمنا، مازال قاري عبد العاطي أمنا، هاذو كلهم هما اللي كونوا، المشكلة ديالنا هو المكونين رجعوا (un bien rare, une rareté)، اقلال في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الوزير،

متفقين في عدد من الأمور. هاذ الرصيد اللي تكلمتو عليه، اللي الحمد لله عندنا فيه تراكم كبير، رصيد فيه غنى وتنوع وثناء، قلتو بأنه خصنا... تعهدتم باش نهتمو به ونحتفظو به وتقويه ونعززوه.

ولكن، السيد الوزير، هاذ الشي يحتاج إلى سياسة واضحة، يحتاج إلى تعبئة إمكانات، يحتاج إلى قرارات.

تكلمتو على الندرة فعلا، ولكن الندرة راه وظيفة الحكومة هي حل، إلى ابغينا نلخصوها بشكل مكثف، هي حل الندرة اللي كائنة في مختلف مناحي الحياة، منها هاذ المنحى، هاذ المجال اللي كنتكلمو عليه.

نعطيكم غير بعض الأمثلة، السيد الوزير، ملي كتقولوا 39 أستاذ في شعب يتكون من 35 مليون نسمة، حرام، هذا قليل جدا جدا، حرام.

غير بعض المشاكل بسيطة، المكونين اللي كياخذوا الشواهد دياهم من

محدود؛

- في الموسم السابق، ما كانتش عدد مناصب مهمة كتدل على أن هاذ التربية الموسيقية هو شأن مهم في أجندة الحكومة؛

- دفاتر التحملات اللي كائنة في هاذ الباب تنص على أن التربية الموسيقية خصها تكون؛

- الجامعات ديالنا لا وجود فيها للشعب؛

- في مراكز التكوين لا وجود بالقدر المعقول للمكونين في المادة.

فسؤالنا لكم: هل تشكل التربية الموسيقية، تحتل الموقع اللي خصها تحتلو في البرامج ديالكم والبرامج ديال الحكومة؟

ماذا تخططون؟ أشنو هيأتو للاهتمام بهذا الجانب الذي نحن في أمس الحاجة له؟

لأنه كيمكن في النقاش العميق بعض الظواهر اللي كنا نلاحظوها، بعض الظواهر، العنف، التعاطي للمخدرات، انتشار ثقافة الكراهية، ثقافة التهجم، كلو كيمكن أسباب عدة، ولكن إحدى الأسباب العميقة هو أنه ما عندناش اهتمام كافي بالتربية الموسيقية.

من دون شك، السيد الوزير، شفتو واحد الفيديو في الإنترنت، كيبان فيه واحد الشخص يظن بأنه بمجرد ما يكبر اللحية ويدير لها اشوية ديال الحنة كيمكن لو يصدر الفتاوى ديال التكفير وتكفير من لا يكفر الأستاذ عصيد، هاذ الشي كلو ولي كيخوف، ويدعوننا إلى الانتباه. هذا الاستثمار في جيل المستقبل، والاهتمام بالجوانب الجمالية والثقافية بالموسيقية.

كنطرح عليكم هاذ السؤال، أتم تحديدا، لأن قناعتى أنكم تحبون الحياة وتعرفون معنى وقيمة هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه في المجتمعات ديالنا.

ولذلك، ابغينا نقولوا لنا الحقيقة فاش كنتفكروا بالضبط، راه كنتحسو بأنه كايين الزحف، شي شوية ديال الزحف ديال شي حاجة مظلمة، مخيفة، ابغينا نوقفوها في المهد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أنا غادي نبدأ بالآخر اللي قلتي، هاذك الشي اللي قلتي في حقي مقتنع به، وكشخص غادي نسهر عليه في وزارة التربية الوطنية.

أولا، احنا شعب متعدد، ولنا مقومات ولنا رصيد، وهاذ الرصيد لا بد نحتفظو عليه، وتصورنا للمجتمع ديالنا، مجتمع منفتح كلنا موافقين عليه.

نرجعو للموسيقى، لأنه ماشي بوحدها كتساهم في التهذيب، وزارة

العدد ديال الأنشطة كندار باش ما كيقراوش ولاد المغاربة، هاذ الشي وقفنو، ها يوم البيئة، يوم الأرض، ها يوم الموسيقى، ها يوم كذا، هو في الجبل وكيعتبر بأنه ذاك اليوم عطلة، ها واحد، فضينا من هاذ الشي. 52 يوم، آ سيدي بنشماش، كانت كتمشي في هذا أيام العطلة، خرجنا أيام العطلة مضبوطة، ها واحد.

هاذ المهرجان ملي درت ليه التقويم، كخبرك بأنتي مازال تتحمل ديون في الوزارة اليوم اللي كنهض معك ديال سنين، مقاولين وأوطيلات ومحلات، أشنو، غادي نبقاو غادين؟ لا، وقفت، ماشي غير هاذ المهرجان بوحدو، الحاجة اللي سهلة هي مثلا الفنون التشكيلية راني اجمعهم، وراني غادي ندير معرض حول المرأة في شارع النصر، راه كصايب، قلت لهم غادي ديروها على مستوى الأكاديميات، ونشوفو أشنو اعطت على مستوى الأكاديميات عاد نجيو للبرجة على مستوى العاصمة، هاذي بهرجة، اسمح لي نقولها لك.

أنا ما مقتنعش بالبرجة، يمكن نكون فرحان أنا ونكون جالس في الصف الأول ونطلع نخطب عليهم ويعجبهم الحال، ماشي أسلوب، لا. فيما يخص الموسيقى، لا بد ما نعالجو هاذ الموضوع، ولكن هذا راه تراكم، أنا عندي أساتذة يمكن لي نمشي نجيبهم، ولكن واش غادي يقبلوا لي نجيب أساتذة فرنسيين واسبانيين ونخلصوهم بالعملة الصعبة؟ هاذ الشي راه جلسنا تفكرو فيه، وغادي تفكرو فيه وكنتذاكرو مع وزير الثقافة باش نشوفو كيفاش نصيابو هاذ المعادلة مع الإجازة المهنية، تتحاولوا، ولكن راه ما ساهلش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. شكرا، وأشكر الجميع على انتباههم.

ورفعت الجلسة.

وزارة الثقافة، ما كتعطي ليمش المعادلة (l'équivalence)، وهذا غير مشكل قطاعي بيناتكم، غير اتما جوج وزراء حلوا لنا هاذ المشكل. الشعب ديال الموسيقى ما عندناش في الجامعات، حرام، عندنا ظواهر مقلقة كتجعلنا نوضعو يدنا على القلوب ديالنا.

راه المستقبل ديال اولادنا وديال أحفادنا سينتقرر في جانب منها، ركز معي السيد الوزير، في جانب منه بمدى الاهتمام بتوفير كل ما يلزم من الشروط لإشاعة هاذ الثقافة اللي كنتلكمو عليها، هاذ الذوق الجمالي وهاذ القيم اللي كنتلكمو عليها، لأنه لاحظوا بأننا نتحدث عن موضوع على درجة كبيرة من الحساسية ومن الخطورة، وبزاف ديال الناس اللي كيعتقدوا بأنه راه هذا شأن زائد أو لا مجرد ترف، لا، ما خصوش يكون ترف.

ولذلك، رجاء هو أن تأخذوا على محمل الجد، بعدا غير ذاك المهرجان السنوي اللي كان كتنشارك فيه عدد من الجمعيات والأطفال وكنتبرز فيه المواهب ديالنا يرجع، ما هو... خصك تقول لنا اعلاش ذاك البرنامج توقف؟ ذاك المهرجان، السيد الوزير، توقف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

أنا معك فيما يخص المهرجان باش نوقفو هاذ الموضوع هذا، هذا واحد الشيء كان شاغل المنظومة التربوية وما ساهراش عليه المنظومة التربوية، وكانت كتمشي فيه أموال، وكيجيوا التلاميذ للرباط وكيدرو واحد الحفلة، وكيجلسوا المسؤولين في الصفوف الأولى وكيمشيو الناس في حالاتهم. أنا ملي تحملت المسؤولية ديال وزارة التربية الوطنية، افهمت بأنه واحد